



الجمهورية التونسية وزارة السياحة

المشروع السنوي لأداء مهمة السياحة لسنة 2025

وحدة التصرف في الميزانية حسب الاهداف



سبتمبر 2024

المحور الأول: تقديم المهمة

1- إستراتيجية المهمة

2- برامج المهمة

3- الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى

المحور الثاني: تقديم برامج المهمة

البرنامج 1: السياحة والصناعات التقليدية

1- تقديم البرنامج

2- أهداف ومؤشرات الأداء

3- الميزانية وإطار النفقات متوسط للبرنامج

البرنامج 9: القيادة والمساندة

1- تقديم البرنامج

2- أهداف ومؤشرات الأداء

3- الميزانية وإطار النفقات متوسط للبرنامج

الملاحق

ملحق عدد1: بطاقات المؤشرات

ملحق عدد2: بطاقات الفاعلين العموميين

ملحق عدد3: بطاقة النوع الاجتماعي لمهمة السياحة -تعهدات

المحور الأول: تقديم مهمة السياحة

1- إستراتيجية المهمة :

تتولى مهمة السياحة في إطار السياسة العامة للدولة بلورة الخيارات الوطنية في مجال السياحة والصناعات التقليدية ووضع المخططات ورسم السياسات والبرامج المتعلقة بها وتقييم آداءها ونتائجها، وذلك بغاية تقديم منتج ذو جودة، يلبي حاجيات وطموحات الحريف من جهة، و تعميق مقومات إدماج قطاعي السياحة و والصناعات التقليدية في الدورة الاقتصادية (تنشيط الاستثمار، خلق فرص عمل جديدة، التمكين الاقتصادي للمرأة، تدعيم التوازن الاجتماعي والديمقراطي بين الجهات...) من جهة أخرى.

هذا وقد تمت بلورة السياسة التنموية لقطاعي السياحة والصناعات التقليدية على الملائمة بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، مع ضمان تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل والأخذ بعين الاعتبار للتغيرات المناخية وذلك بهدف تحقيق تنمية مستدامة للقطاع.

ولبلوغ الغاية المنشودة على المدى البعيد، رسمت مهمة السياحة رؤية مستقبلية على المدى المتوسط تركز بالأساس على تدعيم مسار التنمية المستدامة للقطاع، وتحسين قدرته التنافسية وذلك من خلال " تطوير صناعة سياحة ذات مردودية عالية، تركز على الابتكار وتثمين التراث الثقافي، تحترم البيئة، شاملة، تضامنية ومستدامة".

والاتجاه "نحو صناعات تقليدية عصرية" تتكون من مجموعة اقتصادية واجتماعية متنافسة تحمل هوية متجذرة و مترسخة في القيم والتقاليد وموجهة نحو الجودة والابتكار، مع تعزيز دورها كمحرك للتنمية الاقتصادية المستدامة، والمتوازنة بين الأقاليم، والمساهمة في إحداث مواطن الشغل، علاوة على المحافظة على التراث في إطار منظومة اقتصادية مفتوحة.

ولتحقيق الرؤية المنشودة للقطاع السياحي على المدى البعيد، حرصت مهمة السياحة على أن تنصهر الاستراتيجية القطاعية ضمن التوجهات والاتفاقيات والتعهدات الدولية التي صادقت عليها الدولة التونسية.

وحيث تدرج استراتيجية المهمة ضمن أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، وخاصة منها خطة التنمية المستدامة التي اقرتها "منظمة السياحة العالمية" و المتعلقة أساسا بوضع سياسات تهدف إلى تحقيق السياحة المستدامة بصفة خاصة والنمو الاقتصادي الشامل والمستدام بصفة عامة (الهدف 8 و12 و14).

كذلك الاهداف 5 و 8 و 10 حول تمكين النساء والفتيات كافة في الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي)، وتحقيق المساواة بين الجنسين. هذا إضافة إلى المصادقة على اتفاقية باريس لسنة 2015 حول المناخ.

أما على المستوى الوطني، فتندرج إلى جانب مقتضيات الدستور الذي يضمن "الحق في بيئة سليمة ومتوازنة" ويضمن "حماية الموروث الثقافي"، في إطار مشروع مخطط التنمية الذي يعتبر مرجعية هامة لعمل مهمة السياحة وضبط الآفاق والإستراتيجيات والأهداف الخاصة بقطاع السياحة والصناعات التقليدية للفترة 2023-2025.

كما تساهم المهمة بصفة فاعلة في تنفيذ الإستراتيجيات والتوجهات والبرامج الوطنية في مجال النوع الاجتماعي من خلال المساهمة في تنفيذ الآثار المنبثقة عن "الخطة الوطنية لمأسسة وادماج النوع الاجتماعي" على مستوى سياساتها القطاعية، حيث تساهم خاصة في تحقيق الأثر الثالث المتعلق «بوضع وتنفيذ سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل» والأثر السادس المتعلق "بصمود النساء والفتيات أمام الأوبئة والأزمات والتغيرات المناخية". إضافة إلى "الإستراتيجية الوطنية للتنمية ذات الانبعاثات الغازية الضعيفة والمتأقلمة مع التغيرات المناخية في أفق 2050" وخاصة المحور السادس المتعلق "بالحد من تأثير التغيرات المناخية على السياحة الساحلية وتغيير منوال تونس السياحي من خلال المرور تدريجيا إلى منوال سياحي جديد مستدام وجامع".

وفي إطار تشخيص واقع قطاع السياحة والصناعات التقليدية لتحديد الأولويات والخيارات ورصد تأثيرات الإطار العام الدولي والوطني، يجدر التذكير أن القطاع يعد قطاعا استراتيجيا وأحد ركائز الاقتصاد الوطني، إذ حقق مكاسب تعتبر نقاط قوة للقطاع ساهمت في تطويره ومكنت من تكريس الوجهة التونسية كأحد أبرز وأعرق الأقطاب السياحية في ضفاف المتوسط، وتأكيد الدور الفاعل للمنتوج التقليدي في المسيرة التنموية الشاملة والمستدامة على غرار:

• **الهدف 12-ب:** وضع واستخدام اليات رقابة قيس التأثيرات خاصة بالتنمية المستدامة ، لفائدة السياحة المستدامة التي تخلق فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية بحلول عام 2030 .

• **الهدف 14-7:** جعل الدول الصغيرة النامية والبلدان الأقل نمواً تستفيد بشكل أفضل من العائدات الاقتصادية للاستغلال المستدام للموارد البحرية ، من خلال الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية و السياحة ، بحلول عام 2030.

على مستوى النشاط السياحي:

- اكتساب خبرة كبيرة على مستوى الاليات المعتمدة للنهوض بالاستثمار ومراقبة المنتج والترويج للوجهة السياحة ،
- وجود ممثلات بالخارج يضمن تواجد الوجهة السياحية التونسية بعدد من المدن،
- وجود مندوبيات جهوية ب21 ولاية من ضمن 24 مما يضمن تمثيل الديوان بها وتطبيق سياسة الدولة في القطاع السياحي عن قرب من المهنيين و من السلط المحلية ،
- تنوع وتواجد منتوجات سياحية جديدة كالسياحة الايكولوجية والسياحة الشبابية وسياحة المؤتمرات وغيرها،
- الانطلاق في تركيز وظيفة اليقظة والاستشراف والتجديد صلب وكالة التكوين في مهن السياحة ورقمنة وتركيز نظام للمعلومات ومنظومة للعمل التشاركي والتكوين عن بعد وإعادة هيكلة وتحديث المؤسسات الفرعية وتحديث تجهيزاتها ومعداتنا لتحسين جودة التكوين لتتمكن من تلبية حاجيات القطاع،
- الشروع في تفعيل استراتيجيات التحول الرقمي وتركيز إرساء نظام الإشهاد واعتماد برامج للتكوين حسب الطلب على مستوى التكوين في مهن السياحة،
- دعم مرحلة التكوين المؤدية إلى اكتساب مؤهل التقني السامي، وفي مرحلة لاحقة إمكانية المواصلة في مسلك يؤدي إلى شهادة تعليم عالي،

على مستوى نشاط الصناعات التقليدية :

- قطاع ذو طاقة تشغيلية هامة بتمويلات متواضعة،
- قطاع صديق للبيئة باعتبار أن معظم المواد الأولية هي طبيعية،
- يساهم في تامين وتوظيف المخزون التراثي كمصدر استلهام في مجال الابتكار مما يدعم قيمته المضافة،
- تكامل اختصاصاته مع المهن الاخرى كالفلاحة والثقافة والسياحة والصناعة مما يميزه بنسبة إدماج مرتفعة،
- يدعم التوازن الاجتماعي والديمقراطي بتثبيت السكان في مناطقهم والتقليص من ظاهرة الهجرة الداخلية نشاط الصناعات التقليدية يعتبر النشاط الاقتصادي الأكثر ملائمة لواقع المرأة سيما الريفية منها، إذ تمثل المرأة الحرفية قرابة 95 % من العاملين في هذه الأنشطة.

وفي ذات السياق تجدر الإشارة أن مهمة السياحة تسعى إلى إعتقاد جملة من الآليات الحديثة وترسيخ العمل بها ضمانا لحسن حوكمة التصرف في مواردها المالية والبشرية، على غرار تفعيل ميثاق التصرف منذ سنة 2023 على مستوى مختلف برامجها، وتفعيل جملة من لجان القيادة ذات البعد الإستراتيجي (لجنة التقييم والمتابعة لوحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف، اللجنة الفنية الاستشارية لصندوق حماية المناطق السياحية، هيئة التصرف في صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي...) التي تعمل على تطوير سبل التنسيق بين مختلف المتدخلين في مهمة السياحة، إضافة إلى تركيز النظم المعلوماتية اللازمة وتحسيس أعوان المهمة بأهمية استعمالها...

هذا ويجدر التذكير أن التطور الهام الذي سجله قطاع السياحة والصناعات التقليدية لا يمكن أن يحجب بعض الصعوبات، في ظل تواجد مجموعة من **نقاط الضعف**، تجلت بالخصوص من خلال الأحداث الاستثنائية التي شهدتها تونس في فترة انتقالها الديمقراطي بعد 11 جانفي 2011، والازمة الصحية العالمية جراء تفشي فيروس كورونا وأخيرا الحرب الروسية الأوكرانية :

﴿ على مستوى النشاط السياحي:﴾

- محدودية العرض السياحي وتواضع تطور المنتوجات ذات القيمة المضافة العالية،
- موسمية القطاع السياحي في تونس،
- ضعف المردودية والقدرة التنافسية لبعض الوحدات الفندقية وتدهور وضعيتها المالية والتي أصبحت تؤثر سلبا على جودة العرض،
- ضعف الجانب التنشيطي والترفيهي داخل وخارج مؤسسات الإيواء السياحي،
- عدم تعصير الهياكل المشرفة على القطاع،
- عدم تصنيف البلديات في العديد من الجهات كبليات سياحية يعيق تطور النشاط السياحي بها ويحرمها من الإنتفاع بإعتمادات صندوق دعم المناطق السياحية،
- طول الإجراءات المتعلقة بالمصادقة على أمثلة التهيئة السياحية وصعوبة إقتناء العقارات على ملك الدولة بسبب ارتفاع الأسعار المقترحة مما أدى إلى عدم إنجاز مشاريع البنية الأساسية وفقا للبرمجة وبالتالي تراجع نسق الإستثمار السياحي،
- عدم ملائمة منظومة التكوين لمتطلبات تطوير القطاع (المقاربات البيداغوجية وبرامج التكوين لا تحقق جودة التكوين المستوجبة، غياب منظومة للتوجيه والإعلام لتطوير الطلب على التكوين في القطاع السياحي.....).

﴿ على مستوى نشاط الصناعات التقليدية:﴾

- تهزم اليد العاملة في عدد من الاختصاصات دون وضع آليات فعالة وبرامج خصوصية لتعويضها وتشبيهاها، قد يؤدي إلى اندثار عدد من الحرف،
- إقبال عدد كبير من خريجي التعليم العالي ذوي الاختصاصات العصرية والمبتكرة وذات القيمة المضافة العالية على القطاع، من شأنها أن تحدث تغيير هيكلي في اليد العاملة في القطاع،
- منافسة القطع المقلدة والموردة من الخارج للمنتوج التونسي الأصلي مما نتج عنه ضعف الترويج للمنتوج التقليدي،
- محدودية آليات التمويل، والصيغ لتسهيل إقتناء المنتوجات التقليدية خاصة بالسوق المحلية،
- قطاع غير مهيكّل في مجمله،
- ضعف الكفاءة المهنية الحرفيّة نتيجة غياب منظومة تدريب مهني خاصة بالقطاع على أن آليات التكوين الموجودة حالياً لا تتماشى مع خصوصيات القطاع،
- ضعف الطاقة الإنتاجية للقطاع بسبب تشتت الحرفيين وتواضع عدد المؤسسات الكبرى والمهيكلة،

كما تحول عدة إشكاليات في علاقة **بحوكمة المهمة** دون تحقيق الاهداف المرجوة والقيم المنشودة للأنشطة المبرمجة على غرار محدودية الهيكل التنظيمي للمهمة ،ومحدودية طاقة استيعاب المقر الحالي لكافة الأعوان إضافة إلى النقص الفادح في الموارد البشرية في جميع الاختصاصات.

وبناء على نتائج التشخيص، ولتحقيق رؤيتها المستقبلية القائمة على تحسين القدرة التنافسية للقطاع وتدعيم مسار التنمية المستدامة له وفق أهداف التنمية المستدامة المتقاطعة مع غاية المهمة وأهدافها، بما يستجيب لتطلعات المستفيدين من السياسة العمومية ولبلوغ الأهداف الاستراتيجية المرسومة للقطاع على المدى المتوسط والبعيد، تعمل مهمة السياحة على تفعيل على المحاور الإستراتيجية التالية:

- 1: تنمية القدرة التنافسية للوجهة السياحية التونسية
- 2: دعم تجديد وإدماج وإستدامة المؤسسات الحرفية
- 3: تكريس حوكمة المهمة وحسن استغلال مواردها

وتجدر الإشارة أنه في إطار **مهمة الدعم** التي قدمتها الوحدة المركزية لتطوير مشروع التصرف في ميزانية الدولة حسب الأهداف بوزارة المالية لفائدة مهمة السياحة لتحسين إطار آدائها لسنة

2025، تمت مراجعة خارطة الفاعلين العموميين المنظومين تحت برنامج "السياحة والصناعات التقليدية" والمتدخلين الأساسيين في تطبيق سياسية الدولة في مجال السياحة والصناعات التقليدية، حيث تمت إضافة "الوكالة العقارية السياحية" كمتدخل رئيسي في مجال تهيئة المناطق السياحية (باقتناء العقارات وتهيئتها وبيعها لأصحاب المشاريع السياحية في شكل مقاسم معدة لبناء منشآت سياحية).

كما تم أيضا في نفس الإطار مراجعة إطار أداء المهمة تبعا لما أفرزته التجربة من نقائص على مستوى بعض الاهداف ومؤشرات قياس الأداء، وسيتم التطرق إلى ذلك بأكثر عمق على مستوى كل برنامج.

2- برامج المهمة:

تنقسم مهمة السياحة إلى برنامج عملياتي وحيد "السياحة والصناعات التقليدية"، يمثل السياسة القطاعية للوزارة وبرنامج أفقي "القيادة والمساندة"، يسعى إلى مساندة البرنامج الفني في تحقيق أهدافه من خلال توفير الدعم المادي والدعم اللوجستي والتقني الضروريين.

3- الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى:

أ. ميزانية المهمة :

جدول عدد 1:

تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2025 حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

(الوحدة: ألف دينار)

التطور		تقديرات 2025	ق م تكميلي		بيان النفقات
النسبة %	المبلغ		2024		
-2.81	-1970	68165	70135		نفقات التأجير
-2.81	-1970	68165	70135		
7.69	1190	16669	15479		نفقات التسيير
7.69	1190	16669	15479		
-9.93	-8403	76248	84651		نفقات التدخلات

-9.93	-8403	76248	84651	اعتمادات الدفع	
34.30	3339	13074	9735	اعتمادات التعهد	نفقات الاستثمار
34.30	3339	13074	9735	اعتمادات الدفع	
-3.25	-5844	174156	180000	اعتمادات التعهد	المجموع
-3.25	-5844	174156	180000	اعتمادات الدفع	

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

جدول عدد 2: تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2025 حسب البرامج

(الوحدة: ألف دينار)

التطور		تقديرات 2025	ق م تكميلي	البرامج
النسبة %	المبلغ		2024	
-3.52	-6212	170095	176307	اعتمادات التعهد
-3.52	-6212	170095	176307	اعتمادات الدفع
9.96	368	4061	3693	اعتمادات التعهد
9.96	368	4061	3693	اعتمادات الدفع
-3.25	-5844	174156	180000	اعتمادات التعهد
-3.25	-5844	174156	180000	اعتمادات الدفع

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

شهدت ميزانية مهمة السياحة لسنة 2025، إنخفاضا بقيمة 5844.د مقارنة بسنة 2024، وبنسبة تقدر ب-3.25%، ويفسر هذا التراجع النسبي أساسا بتراجع قيمة الاعتمادات المخصصة لنفقات تدخلات برنامج السياحة

والصناعات التقليدية بنسبة تقدر ب 9.99% - مقارنة بسنة 2024 (الإتمادات المخصصة لبرنامج الدعاية والنشر للفاعل العمومي الديوان الوطني للسياحة) وبتراجع نفقات تأجير البرنامج بنسبة 2.90%.-

ب. إطار النفقات متوسط المدى (2025-2027)

جدول عدد 3:

إطار النفقات متوسط المدى (2025 - 2027):
التوزيع حسب طبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

تقديرات	تقديرات	تقديرات	ق م 2024	إنجازات	البيان
2027	2026	2025		2023	
82300	76500	68165	70135	67365	نفقات التأجير
19800	18500	16669	15479	11518	نفقات التسيير
95600	90200	76248	84651	28006	نفقات التدخلات
1300	4800	13074	9735	357	نفقات الاستثمار
199000	190000	174156	180000	107246	المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
199000	190000	175543	181004	107246	المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

جدول عدد 4:
إطار النفقات متوسط المدى (2025-2027)
التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

تقديرات	تقديرات	تقديرات	ق م 2024	إنجازات	البيان
2027	2026	2025		2023	
194350	185580	170095	176307	103937	البرنامج 1 السياحة والصناعات التقليدية
4650	4420	4061	3693	3309	البرنامج 09 القيادة والمساندة
199000	190000	174156	180000	107246	المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

قدرت نفقات ميزانية مهمة السياحة والصناعات التقليدية لسنوات 2026-2027، تباعا ب 190م.د. 199م.د أي بنسبة تطور ناهزت 4%. ويفسر هذا التطور أساسا، بمواصلة تنفيذ جملة المشاريع المتواصلة التي تم ترسيمها ضمن ميزانية 2024 والمخطط الوطني للتنمية، ومن المؤمل أن تساهم هذه المشاريع في تحقيق ما تم رسمه من أهداف على مستوى السياسة العمومية.

المحور الثاني: تقديم برامج المهمة

البرنامج عدد 1: السياحة والصناعات التقليدية

إسم رئيس البرنامج: السيد غازي بن صالح، مدير عام خلية الحوكمة

تاريخ تولّيه مهمة قيادة البرنامج: قرار السيد وزير السياحة بتاريخ 05 جوان

2023

1. تقديم برنامج السياحة والصناعات التقليدية

1.1 الاستراتيجية

أصبح قطاع السياحة والصناعات التقليدية في السنوات الأخيرة أحد الأعمدة الأساسية للاقتصاد التونسي، مع تأثيرات ملحوظة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، حيث تعد تونس واحدة من الوجهات السياحية الأكثر جذبًا في المنطقة، بفضل تنوعها الطبيعي والثقافي الذي يشمل الشواطئ الساحرة، والمواقع الأثرية الغنية، والمدن العتيقة ذات الطابع الفريد. ويمثل هذا القطاع محركاً أساسياً للنمو الاقتصادي المستدام، حيث تسهم السياحة والصناعات التقليدية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال دعم النمو الاجتماعي والاقتصادي، والحفاظ على البيئة، وتعزيز الثقافة المحلية وتعزيز التعاون بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص مما يمكن من ضمان استقرار الاقتصاد ورفاهية المجتمع على المدى الطويل.

هذا، وتتمثل غاية برنامج السياحة والصناعات التقليدية في تثمين المنتوجات السياحية ومنتوجات الصناعات التقليدية التونسية والحرص على تنويعها وتطويرها من أجل تحسين صورة تونس كوجهة سياحية متميزة في صفاق المتوسط وتحقيق تنمية من شأنها أن تساهم في الحد من عدم المساواة في الدخل وتعزيز الاستدامة الاجتماعية والبيئية.

وقد رسمت "الاستراتيجية الوطنية للسياحة والصناعات التقليدية في أفق 2035" رؤية مستقبلية تستجيب للتحديات المطروحة ومتطلبات التنمية المستدامة وتراعي واقع الاقتصاد التونسي في علاقة بالأزمات والأوضاع الإقليمية لا سيما الحرب الروسية الأوكرانية وتهدف لتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتأهيل الموارد البشرية الناشطة في القطاع واستهداف الأسواق الواعدة ذات القدرة الشرائية العالية والانخراط الحثيث في استراتيجية التحول الرقمي الذي يشهده العالم في شتى مجالات الحياة ويمتد ليشمل كافة أنشطة المؤسسات وقدراتها فضلا عن الانصهار التام في منظومة جودة الخدمات المسداة للحرفاء .

كما يعمل البرنامج على إدراج أهداف التنمية المستدامة 2030 في سياسته العمومية وتقديم الدعم الكامل من أجل تحقيق هذه الأهداف وذلك من خلال وضع الالتزامات الدولية التي صادقت عليها تونس في مجال حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين حيز التنفيذ وخصوصاً الهدف الخامس "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات" من خلال تأهيل المرأة واكسابها كل المهارات الحياتية الكفيلة بالرفع من تشغيليتها وتمكنها من الانتصاب لحسابها الخاص والاندماج في الدورة الاقتصادية كعنصر فاعل ومنتج للثروة.

إن السياحة تساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي لتونس، حيث تشكل ما يقرب من 7% من إجمالي الناتج المحلي، وهي نسبة تعكس أهمية هذا القطاع كأحد المصادر الرئيسية للعملة الأجنبية، من خلال الاستثمار في البنية التحتية السياحية، مثل الفنادق والمرافق الترفيهية ووسائل النقل، استطاعت البلاد تعزيز قدرتها التنافسية وجذب المزيد من السياح. على سبيل المثال، ارتفعت عائدات السياحة في تونس بنسبة 15% في العام الماضي، محققة نحو 1.5 مليار دولار، وهو ما يسهم بشكل مباشر في استقرار الاقتصاد الوطني وتعزيز القدرة على الاستثمارات المستقبلية.

إلى جانب السياحة، تلعب الصناعات التقليدية دوراً مهماً في الحفاظ على التراث الثقافي وتعزيز الهوية الوطنية. تعتبر الصناعات الحرفية التقليدية مثل صناعة الفخار، والنسيج، والجلود، من أبرز الحرف التي تعكس التاريخ العريق لتونس، وتوفر فرص عمل للمئات من الحرفيين في المناطق الريفية. تساهم هذه الصناعات في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال تحسين مستوى المعيشة في المناطق الأقل نمواً، ورفع مستوى التقدير للتراث الثقافي المحلي، ففي عام 2023، حققت الصادرات من الصناعات التقليدية حوالي 155 م د مسجلة ارتفاعاً بنسبة 4.24% مقارنة بسنة 2022، مما يعكس الطلب العالمي المتزايد على المنتجات التونسية ذات الجودة العالية.

ومن خلال التأمل في واقع قطاع السياحة والصناعات التقليدية في تونس- في إطار تشخيص واقع السياسة العمومية- يلاحظ عدّة نقاط قوة وهي:

- **التنوع الطبيعي والثقافي:** تتمتع تونس بتنوع جغرافي يشمل الشواطئ الساحرة، والجبال، والصحراء، بالإضافة إلى معالم تاريخية وأثرية فريدة مثل قرطاج ودقة والجم. هذا التنوع يشكل قاعدة قوية لجذب السياح من مختلف أنحاء العالم.

- **الاستثمارات في البنية التحتية السياحية:** حققت تونس تقدماً ملحوظاً في تطوير البنية التحتية السياحية، بما في ذلك الفنادق الحديثة، والمرافق الترفيهية، ووسائل النقل، مما يعزز من تجربة الزوار ويزيد من القدرة التنافسية للوجهة السياحية.
 - **حفظ التراث الثقافي:** تسهم الصناعات التقليدية في الحفاظ على التراث الثقافي الغني لتونس، مثل الفخار، والنسيج، والجلود، مما يعزز الهوية الوطنية ويجذب السياح المهتمين بالثقافة والفنون التقليدية.
 - **المبادرات الحكومية:** اتخذت الحكومة التونسية عدة مبادرات لدعم السياحة والصناعات التقليدية، مثل تنظيم المعارض والمهرجانات السياحية، وتقديم التسهيلات الضريبية للمستثمرين في القطاع السياحي، وتعزيز التعاون بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص.
 - **تزايد الاهتمام الدولي:** تعزز السياحة التونسية بفضل الترويج الدولي الفعّال، مما ساعد على استقطاب سياح من أسواق جديدة، وتوسيع قاعدة الزوار.
- أما نقاط الضعف التي يعاني منها القطاع فهي كالتالي:
- **الاضطرابات السياسية والأمنية:** شهدت تونس في السنوات الأخيرة تقلبات سياسية وأمنية أثرت سلباً على قطاع السياحة، مما أسفر عن تراجع في أعداد السياح وتأثيرات سلبية على الإيرادات.
 - **التمويل والموارد المحدودة:** تعاني بعض المشاريع السياحية والصناعية التقليدية من نقص في التمويل والموارد، مما يعيق تنفيذ مشاريع تحسين وتطوير جديدة ويؤثر على جودة الخدمات المقدمة.
 - **موسمية القطاع:** حيث ترتفع الليالي السياحية فقط خلال الصيف لغياب التنوع في المنتج السياحي.
 - **القدرة التنافسية المحدودة:** تواجه تونس تحديات في التنافس مع وجهات سياحية أخرى في المنطقة التي توفر تجارب مشابهة بأسعار أقل أو بمستوى أعلى من الخدمات، مما يتطلب استراتيجيات تسويقية مبتكرة لتعزيز الجاذبية السياحية.
 - **التحديات البيئية:** تؤثر بعض الأنشطة السياحية والصناعية التقليدية سلباً على البيئة، مثل التلوث الناتج عن السياحة الكثيفة أو الاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية، مما يستدعي تنفيذ سياسات حماية بيئية أكثر فعالية.

- **ضعف التسويق والترويج:** بالرغم من الجهود المبذولة، لا تزال بعض جوانب التسويق والترويج السياحي تحتاج إلى تعزيز، حيث يمكن تحسين استراتيجيات الترويج للوصول إلى أسواق جديدة وجذب سياح بمستويات إنفاق أعلى.

- **فجوة التكوين والتأهيل:** يعاني بعض العاملين في قطاع السياحة والصناعات التقليدية من نقص في التكوين والتأهيل المهني، مما يؤثر على جودة الخدمة المقدمة ويقلل من القدرة على الابتكار والتكيف مع متطلبات السوق.

في ظل نقاط القوة والضعف، من الضروري أن تستمر تونس في تعزيز جهودها لتطوير السياحة والصناعات التقليدية عبر استراتيجيات شاملة تركز على تحسين البنية التحتية، وتوسيع نطاق الترويج والتسويق، فضلاً عن الاستثمار في التكوين والتطوير، لتعامل مع التحديات البيئية والاجتماعية بفعالية، وتبني ممارسات استدامة ملائمة، سيكون لها دور كبير في تحقيق الأهداف الاستراتيجية وتعزيز الاستدامة في القطاعين.

وبناء على ما تم إسترأضه أنفا تم بلورة إستراتيجية برنامج السياحة والصناعات التقليدية والتي تبني على رؤية مندمجة ومتكاملة لتنمية مستدامة للقطاع تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الذاتية لتونس وتضمن ديمومة نسق النمو على المدى البعيد بما يحقق مزيد تطوير القطاع وتعزيز مكانته في الاقتصاد الوطني. وتهدف هذه الإستراتيجية إلى تحقيق جملة من المحاور وهي كالتالي:

أ. تنمية القدرة التنافسية للوجهة السياحية التونسية:

تتمثل عناصر هذا المحور الإستراتيجي فيما يلي:

II. تحسين جودة الخدمات السياحية

III. تطوير المنتج السياحي

IV. تحسين البنية التحتية السياحية

V. الترويج والتسويق الفعّال

VI. تعزيز الشراكات والتعاون

VII. دعم تجديد وإدماج وإستدامة المؤسسات الحرفية:

يهدف هذا المحور الاستراتيجي إلى تعزيز تطور واستدامة المؤسسات الحرفية من خلال دعم تجديدها، ودمجها في الاقتصاد الحديث، وضمان استمراريتها في مواجهة التحديات الاقتصادية والتكنولوجية. يُركّز هذا المحور على تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الحرفية، وتمكينها من الاستفادة من الفرص الاقتصادية الجديدة، وتحقيق النمو المستدام. وتتمثل عناصر هذا المحور الإستراتيجي فيما يلي:

- دعم تجديد المؤسسات الحرفية

- تعزيز إدماج المؤسسات الحرفية في الاقتصاد الحديث

- ضمان استدامة المؤسسات الحرفية

- تنمية الأسواق وتوسيع الأفاق

من خلال هذا المحور الاستراتيجي، يتم تحقيق توازن بين الحفاظ على التراث الحرفي التقليدي وتحديثه بما يتناسب مع المتغيرات الحديثة، مما يسهم في تعزيز مكانة المؤسسات الحرفية ودعم استدامتها في الاقتصاد المعاصر.

هذا وينبثق عن المحاور الإستراتيجية المذكورة أعلاه جملة من الأهداف وعددها ثلاثة (03) سيعمل البرنامج على تحقيقها على المدى البعيد وهي:

1. تنويع العرض السياحي وتحسين جودة الخدمات

2. تحفيز الطلب على الوجهة السياحية التونسية وتنويع الأسواق

3. تحسين القدرة التنافسية لمنتجات الصناعات التقليدية

2.1 الهياكل المتدخلة :

يتدخل في تنفيذ برنامج السياحة والصناعات التقليدية مصالح مركزية تابعة للمهمة في شكل إدارات عامة وهي:

- مكتب التأهيل السياحي

- وحدة التصرف في الموانئ الترفيهية

- مكتب الترفيه السياحي

فضلا عن ذلك يسهر على تنفيذ هذا البرنامج أساسا مؤسسات عمومية تخضع للإشراف المباشر للمهمة وهي:

فضلا عن ذلك يسهر على تنفيذ هذا البرنامج أساسا مؤسسات عمومية تخضع للإشراف المباشر للمهمة وهي:

- مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية وهي المعهد العالي للدراسات السياحية والفندقية بسيدى الظريف
- فاعل عمومي أول في شكل مؤسسة عمومية ذات صبغة غير إدارية وهو الديوان الوطني التونسي للسياحة
- فاعل عمومي ثان في شكل مؤسسة عمومية ذات صبغة غير إدارية وهو وكالة التكوين في مهن السياحة
- فاعل عمومي ثالث في شكل مؤسسة عمومية ذات صبغة غير إدارية وهو الديوان الوطني للصناعات التقليدية
- فاعل عمومي رابع في شكل مؤسسة عمومية ذات صبغة غير إدارية / منشأة عمومية وهو الوكالة العقارية السياحية
- فاعل عمومي خامس في شكل مركز فني هو المركز الفني للإبتكار والتجديد والإحاطة في الزربية والحياكة.

2. أهداف ومؤشرات الأداء :

2.1 تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء :

تتمثل أهداف البرنامج في:

🚩 الهدف 1.1.1: تنوع العرض السياحي وتحسين جودة الخدمات:

يسعى البرنامج من خلال هذا الهدف إلى تطوير وتحسين التجربة السياحية المقدمة للزوار من خلال توسيع نطاق الخيارات المتاحة وتقديم خدمات ذات جودة عالية.

❖ المؤشر 1.1.1.1: تطور حجم الإستثمار الجملي في المجال السياحي:

هو مجمل التغيرات في القيمة الإجمالية للاستثمارات التي يتم ضخها في القطاع السياحي خلال فترة زمنية معينة، وتشمل هذه الاستثمارات تحسين البنية التحتية السياحية، بناء الفنادق، تطوير مناطق الجذب السياحي، الاستثمار في التسويق السياحي، وتطوير الخدمات الأخرى المتعلقة بالسياحة.

تقديرات			ق.م	إنجازات	وحدة	مؤشر الأداء
2027	2026	2025	2024	2023	القيس	

475000	450000	423000	208302	401300	ألف دينار	تطور حجم الإستثمار الجملي في المجال السياحي
--------	--------	--------	--------	--------	-----------	---

❖ المؤشر 1.1.1: تطور عدد الزيارات الميدانية لمراقبة المنتج:

هو مقياس كمي يحدد عدد زيارات التفقد التي يتم إجراؤها لمراجعة وتقييم جودة وكفاءة الخدمات والمنتجات السياحية. يتضمن هذا المؤشر تتبع عدد الزيارات الميدانية التي يقوم بها المتفقدون إلى المواقع السياحية مثل النزل، والمطاعم، والمعالم السياحية، ووكالات الأسفار، وغيرها من نقاط الخدمة السياحية.

تقديرات			ق.م	إنجازات	وحدة القياس	مؤشر الأداء
2027	2026	2025	2024	2023		
32500	30000	27500	25000	9843	ألف زيارة	تطور عدد الزيارات الميدانية لمراقبة المنتج

تسعى الهياكل الراجعة بالنظر للبرنامج على مدار السنة إلى القيام بزيارات تفقد على المستوى الوطني والذي يشمل مراقبة ومتابعة جميع المؤسسات السياحية دون استثناء، حيث يتم الإعداد لهاته البرامج أواخر كل سنة. ويتم القيام بهاته المهمات بالأساس لمعاضدة مصالح التفقد الجهوية بالمندوبيات السياحية في وقت قصير يمكنها من متابعة المؤسسات الراجعة بالنظر إليها بغية التحضير للموسم السياحي في أفضل الظروف، كما تساعد تدخلات الإدارة المركزية من سرعة اتخاذ القرارات المستوجبة ضد المؤسسات المخلة بالإضافة لتحسين بعض المعطيات الخاصة بها. ومن المؤمل أن يتطور عدد الزيارات الميدانية لمراقبة المنتج ليبلغ 27.5 ألف زيارة سنة 2025 و 30 ألف زيارة سنة 2026 ليبلغ بنهاية سنة 2027 أكثر من 32 ألف زيارة.

➤ الهدف 2.1.1: تحفيز الطلب على الوجهة السياحية التونسية وتنويع الأسواق:

➤ يهدف تحفيز الطلب على الوجهة السياحية التونسية وتنويع الأسواق إلى تنمية القدرة التنافسية للوجهة السياحية التونسية مما يمكن من تعزيز مكانتها كوجهة سياحية متميزة ومتنوعة مما يساعد على تحسين الاستدامة

الاقتصادية للقطاع السياحي ويعزز من إقبال الزوار من مختلف أنحاء العالم

❖ المؤشر 1.1.2.1: تطور حجم العائدات من العملة الأجنبية:

وهو حجم النفقات الموجهة للسياحة والسفر ومدى جاذبية المنتج السياحي التونسي وقدرته على استقطاب السائح من جانب الإستهلاك. ويحتسب عن طريق معادلة بين العائدات من العملة الأجنبية المتأتية من مداخل السياحة مقارنة بالمداخل الجمالية من العملة الأجنبية للبلاد.

تقديرات			ق.م	إنجازات	وحدة القياس	مؤشر الأداء
2027	2026	2025	2024	2023		
8122	7810	7510	7220	6943	م.د	تطور حجم العائدات من العملة الأجنبية

حسب الإحصائيات الوقتية للبنك المركزي التونسي، بلغ حجم المداخل السياحية لكامل سنة 2023 حوالي 6943,5 مليون دينار مقابل 5420,1 مليون دينار خلال سنة 2022 وهو ما يعادل نموًا بنحو 28,1%. كما تجاوز حجم العائدات السياحية المسجل بحساب الدينار الجاري أي بدون أثر سعر الصرف مستويات ما قبل الجائحة بنحو 4,5%، حيث كان في حدود 6646,7 مليون دينار خلال سنة 2019. وللإشارة، فقد تضمنت العائدات السياحية في مكوناتها وفقا لمنهجية الطبعة السادسة من ميزان المدفوعات والوضع الخارجي الجملي لصندوق النقد الدولي، مصاريف إقامة التونسيين المقيمين بالخارج خلال زيارتهم للبلاد التونسية (كانت مدرجة سابقا على مستوى مداخل الشغل)، حيث تم تحيين مكونات العائدات السياحية بمفعول رجعي إلى غاية سنة 2019. ويتوقع أن تشهد عائدات القطاع السياحي من العملة الأجنبية في موفى سنة 2027 ارتفاعا ملحوظا لتتجاوز عتبة 8 مليار دينار.

❖ المؤشر 1.2.2.1: تطور عدد الوافدين على الوجهة التونسية:

يعني هذا المؤشر تحديد عدد السياح القادمين لتونس لأسباب سياحية خلال فترة زمنية محددة. ويُعتبر هذا المؤشر أحد العوامل المهمة لتقييم صحة وجاذبية نشاط القطاع السياحي في تونس، حيث يمكن من خلاله تقدير حجم الطلب على الخدمات السياحية مثل الإقامة، والمطاعم، والترفيه، كما يساهم هذا المؤشر في

فهم الأنماط السياحية والتغيرات في تفضيلات السياح، مما يساعد على توجيه السياسات والاستراتيجيات السياحية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للزوار.

تقديرات			ق.م	إنجازات	وحدة القياس	مؤشر الأداء
2027	2026	2025	2024	2023		
11.150	10.700	10.275	9.88	9.370	مليون سائح	تطور عدد الوافدين على الوجهة التونسية

يمكن هذا المؤشر من تقييم مدى القدرة التنافسية للوجهة السياحية التونسية ومدى نجاعة الآليات المعتمدة لتحسين جودة الخدمات وتنويع المنتج ونجاعة الآليات الترويج المعتمدة للتعريف بخصائصه ومميزاته. وقد تم تطبيق نسبة نمو في حدود 4% بالنسبة لسنوات 2025-2027 وهو معدل النمو الطبيعي خارج فترات الازمات في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا (باعتبار استرجاع أرقام السنة المرجعية 2019 خلال سنة 2023). وسيتم العمل على تحقيق القيمة المنشودة بموفى سنة 2027 أي أكثر من 11 مليون زائر من خلال دعم الأسواق السياحية التقليدية واكتساح الأسواق السياحية الواعدة وتنمية المنتج السياحي وتنويعه وتحسين جودة الخدمات السياحية المقدمة للحرفاء.

🚩 هدف 3.2.1: تحسين القدرة التنافسية لمنتجات الصناعات التقليدية:

🚩 يهدف تحسين القدرة التنافسية لمنتجات الصناعات التقليدية إلى دعم تجديد وإدماج وإستدامة المؤسسات الحرفية من أجل زيادة جاذبية وكفاءة المنتجات التقليدية المصنعة محلياً من خلال تعزيز جودتها، وابتكارها، وتوسيع أسواقها، وخفض تكاليف الإنتاج، ورفع مستوى التسويق والتوزيع.

المؤشر 1.3.2.1: تطور حجم التصدير المراقب:

هو مقياس يُستخدم لتتبع وتحليل التغيرات في حجم الصادرات التي يتم مراقبتها بعناية في قطاع الصناعات التقليدية على مدى فترة زمنية محددة. يعكس هذا المؤشر الأداء التصديري للمنتجات الحرفية والتقليدية ومدى تطورهما ونموها في الأسواق الدولية.

تقديرات			ق.م	إنجازات	وحدة	مؤشر الأداء
2027	2026	2025	2024	2023	القياس	
15	11	8	6	4,24	%	تطور حجم التصدير المراقب

- بلغت صادرات منتجات الصناعات التقليدية المقدمة للمراقبة لـدي مصالح الديوان الوطني للصناعات التقليدية سنة 2023 حوالي 155 م د، مسجلة ارتفاعا بنسبة 4.24 % مقارنة بسنة 2022
- بلغت قيمة الصادرات المراقبة لمنتجات الصناعات التقليدية المروجة بالمحلات المتواجدة في السوق الحرة سنة 2023 حوالي 300 أ د.
- مادة خشب الزيتون تتصدر قائمة المنتجات المصدرة بقيمة 69 مليون دينار بنسبة 46% من قيمة الجمالية للصادرات من الصناعات التقليدية تليها منتجات الفخار والخزف بقيمة 40.8 مليون دينار ثم حرف النسيج اليدوي بصفة عامة ثم الشاشية.
- أبرز الوجهات العالمية لصادرات الصناعات التقليدية التونسية هي الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة 49.5 مليون دينار أي بنسبة 32.6% تليها إيطاليا بقيمة 27.5 مليون دينار، ثم فرنسا بقيمة 23.4 مليون دينار ثم ألمانيا بقيمة 13 مليون دينار.
- وسيتم العمل بنهاية سنة 2027 على تطوير حجم التصدير المراقب بنسبة 15% في ظل وجود آفاق واعدة لتصدير منتجات الصناعات التقليدية نحو كل بلدان العالم.

المؤشر 1.2.3.2: تطور حجم الإنتاج المطبوع:

هو مقياس كمي يعكس التغيرات في كمية الإنتاج للمصنوعات المطبوعة ضمن قطاع الصناعات التقليدية على مدار فترة زمنية محددة (الزربية والمنسوجات المختلفة والنحاس والشاشية). يُستخدم هذا المؤشر لتقييم مدى نمو أو انكماش حجم الإنتاج في هذا القطاع، ويعكس قدرة المؤسسات الحرفية على تلبية طلب السوق وتوسيع الإنتاج.

تقديرات			ق.م	إنجازات	وحدة القياس	مؤشر الأداء
2027	2026	2025	2024	2023		
+%40	+%35	+%30	+%25	+%20	%	تطور حجم الإنتاج المطبوع

- بلغ الإنتاج الوطني المطبوع من الزرابي والنسيج المختلف 46942 م² سنة 2023 مقابل 46 200 م² سنة 2022 مسجلا ارتفاعا بنسبة 1,61%. ويمثل إنتاج النسيج المختلف 78.27% بمساحة تقدر بـ 36742 م² في حين يمثل إنتاج الزربية 21.73% بمساحة 10200 م².

- بلغ الإنتاج الوطني المطبوع من الشاشية 92 663 قطعة سنة 2023 مقابل 77270 قطعة سنة 2022 مسجلا ارتفاعا بنسبة 19.92%.

- بلغ الإنتاج الوطني المطبوع من النحاس المطروق بجهة القيروان 2515 قطعة سنة 2023 مقابل 2231 قطعة سنة 2022 مسجلا ارتفاعا بنسبة 12,73%.

هذا، ومن المتوقع بلوغ نسبة تطور 40% مستهدفة في أفق 2027 بالنسبة للثلاث اختصاصات مجمعة مع العمل على توسيعها لاسيما عبر تنفيذ برنامج متواصل وطموح يهتم وضع مواصفات خاصة بمنتجات الصناعات التقليدية وذلك من أجل تقوية الترسانة القانونية والتقنية الخاصة بمختلف فروع الصناعات التقليدية، حيث يتعلق الأمر بمواصلة وضع توصيف لمختلف المنتجات وتحديد خصوصياتها وتبني المواصفات الدولية المعمول بها لتحسين جودة المنتج وتثمينه فضلا عن الشروع في الاستعمال الفعلي لعلامة الجودة الخاصة بالمنتجات التقليدية التونسية التي اصبحت جاهزة وسيتم تقديمها للحرفيين إبان الانتهاء بكافة الترتيب الخاصة بهذه العملية.

المؤشر 1.3.3.2: تطور عدد التجمعات الحرفية:

هذا المؤشر هو مقياس يُستخدم لتقييم نمو وتغير عدد التجمعات أو المراكز التي تجمع الحرفيين أو المهنيين في مجال معين على مدى فترة زمنية محددة، وهو يشير إلى كيفية تطور وانتشار الأنشطة الحرفية وقد يعكس التغيرات في الاهتمام والحاجة إلى هذه الأنشطة. يمكن أن يشمل هذا المؤشر جوانب مختلفة مثل:

- عدد التجمعات الحرفية: عدد المراكز أو المناطق التي تجمع الحرفيين في صناعة معينة.
- التنوع في الأنشطة: مدى تنوع الحرف أو الصناعات التي يتركز حولها التجمع.
- النمو الجغرافي: التوسع في المناطق الجغرافية التي تضم تجمعات حرفية جديدة.
- الاستدامة: مدى استمرارية ونمو هذه التجمعات بمرور الوقت.

هذا، وتأتي أهمية المؤشر في انه يمكّن من التحقق من مدى قابلية الانخراط في منظومة العمل التشاركي والتضامني وشبكات المجامع الحرفية والمساهمة في بعث مشاريع نموذجية في إطار مفهوم الشركات الأهلية.

تقديرات			ق.م	إنجازات	وحدة	مؤشر الأداء
2027	2026	2025	2024	2023	القياس	
%15+	%10+	%7+	%5+	مؤشر جديد	%	تطور عدد التجمعات الحرفية

- يتواصل الجهد من أجل تكريس العمل بسلاسل القيمة والشبكات العنقودية ذات المصلحة المشتركة بغاية دفع التشغيل والتنمية والتصدير عبر دعم تركيز التجمعات الحرفية والعمل التعاوني بمختلف أنواعه (سلاسل القيمة، مجامع حرفية...) حيث تم خلال سنة 2023 دعم 5 سلاسل القيمة للحقائق الاقتصادية المتمثلة في:

- فخار سجنان من ولاية بنزرت
- فخار حي هلال من ولاية تونس
- نسيج المشطية بجبيناية من ولاية صفاقس
- النسيج الحائطي بقفصة
- الألياف النباتية بمنزل حر من ولاية نابل

كما تم خلال نفس السنة:

- تنمية سلسلة القيمة الخاصة بمجال تقطير النباتات العطرية لفائدة المرأة الريفية بالشمال الغربي

- تطوير سلسلة القيمة الخاصة بخشب الزيتون بصفاقس وسيدي بوزيد بالتعاون مع منظمة صحة الأسرة الدولية في مجال تأمين دورات التأطير الفني وتحسين المنتج من ناحية الجودة والتعليب.

هذا، ومن المتوقع بلوغ نسبة تطور تقدر بـ 7% + سنة 2025 و 10% + سنة 2026 و 15% + مستهدفة في أفق 2027، وسيتم تحقيق هذه التقديرات من خلال التثقيف من تنظيم المعارض على المستوى المحلي والجهوي والوطني فضلا عن تثقيف المشاركات في التظاهرات والصالونات المهنية المختصة بالخارج.

1.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

لتحقيق أهداف برنامج السياحة والصناعات التقليدية وبلوغ مؤشرات قياس الأداء المبرمجة لسنة 2025 تمت برمجة جملة من الأنشطة ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بمجال السياحة والصناعات التقليدية وذلك من خلال الإرتقاء بجودة الخدمات المسداة من قبل المؤسسات السياحية ومزيد تعصيرها بما يواكب المعايير الدولية، دعم الحرفيين في تطوير تصاميم جديدة ومبتكرة تواكب الاتجاهات الحالية في السوق، تأهيل اليد العاملة في القطاع السياحي لرفع مستوى الخدمة المقدمة.

الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج السياحة والصناعات التقليدية

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024	دعائم الأنشطة
الهدف 1: تنويع العرض السياحي وتحسين جودة الخدمات			الإشراف	27468 أ.د	- التظاهرات والمهرجانات السياحية - حملات نظافة وجمالية المحيط بمختلف المناطق السياحية وبأبرز المعالم الأثرية

<p>- برنامج التنظيف الآلي للشواطئ.</p>					
<p>- إنجاز المشاريع السياحية في مناطق تشجيع الاستثمار</p> <p>- تنويع العرض وتحسين الخدمات المسداة</p> <p>- تحسين جودة المنتوج السياحي من خلال تكثيف عمليات التفتد والتأطير بالمؤسسات السياحية</p>	<p>109947 أد</p>	<p>دعم القطاع السياحي</p>	<p>27500</p>	<p>مؤشر عدد 1: تطور حجم الإستثمار الجملي في المجال السياحي</p> <p>مؤشر عدد 2: تطور عدد الزيارات الميدانية لمراقبة المنتوج</p>	
<p>- تسويق الوجهة التونسية.</p> <p>- دعم متعهدي الرحلات الجدد والمختصين ومن اصول تونسية قصد جلب شرائح جديدة من شأنها التمديد في الموسم السياحي.</p> <p>- المشاركة في المعارض والصالونات</p> <p>- استضافة الصحفيين والمدونين</p>			<p>7510 م.د</p> <p>10275 زائر</p>	<p>مؤشر عدد 1: تطور حجم العائدات من العملة الأجنبية</p> <p>مؤشر عدد 2: تطور عدد الوافدين على الوجهة التونسية</p>	<p>هدف عدد 2 : تحفيز الطلب على الوجهة السياحية التونسية وتنوية الأسواق</p>

<p>ومشاهير الثقافة والرياضة</p> <p>- تنظيم زيارات دراسية إلى مختلف الجهات السياحية بالبلاد</p> <p>- تنظيم مجموعة من ورشات العمل التي تستهدف شبكات البيع ومتعهدي الرحلات قصد تعزيز الشراكة في المجال.</p> <p>- تكثيف التظاهرات الثقافية والرياضية</p> <p>- التكوين العالي في الدراسات السياحية والفندقية</p> <p>- تحديث تجهيزات ومعدات مدارس التكوين.</p> <p>- رقمنة وتركيز نظام للمعلومات ومنظومة للعمل التشاركي والتكوين عن بعد</p> <p>- تعزيز منظومة التكوين السياحي بإطارات تستجيب لمقياس الخبرة المهنية والقدرات العلمية وتعصير برامج التكوين وتطوير كفاءة المكونيين.</p> <p>- مضاعفة طاقة التكوين من خلال المرور من طاقة تكوين تقدر بـ 1350 متكونا</p>	<p>3387 أ.د.</p> <p>19642 أ.د.</p>	<p>التعليم العالي</p> <p>التكوين في مهنة السياحة</p>			
---	------------------------------------	--	--	--	--

<p>حاليا إلى 2700 متكونا .</p>					
<p>- المشاركة في التظاهرات الوطنية والجهوية المتصلة بمجال الاستثمار.</p> <p>- جرد المعطيات الإحصائية المتعلقة بعدد المؤسسات الناشطة فعليا في القطاع وتدقيقها</p> <p>- تشخيص ودراسة مشاكل الانتصاب للحساب الخاص في القطاع وإحالتها للتمويل عبر خط تمويل صندوق النهوض بالصناعات التقليدية والحرف الصغرى وخط تمويل المنظومات الاقتصادية في الصناعات التقليدية وبقية آليات التمويل المتاحة في اتجاه خلق مزيد من مواطن الشغل</p> <p>- المتابعة الميدانية والإشراف على مراكز المراقبة وعمليات الطابع</p>	<p>28504 أد</p>	<p>دعم قطاع الصناعات التقليدية</p>	<p>+ 8%</p> <p>+ 30%</p> <p>+ 7%</p>	<p>مؤشر عدد 1: تطور حجم التصدير المراقب</p> <p>مؤشر عدد 2: تطور حجم الإنتاج المطبوع</p> <p>مؤشر عدد 3: تطور عدد التجمعات الحرفية</p>	<p>هدف عدد 3: تحسين القدرة التنافسية لمنتوجات الصناعات التقليدية</p>
<p>- إنجاز مجموعة من الابتكارات بتقنيات وزخارف متنوعة</p> <p>- إبرام اتفاقيات شراكة لابتكار نماذج جديدة في</p>	<p>959 أد</p>	<p>الابتكار والتجديد والإ في الزربية والحياكة</p>			

المفروشات الأرضية				
- التنسيق مع الهيكل المتدخل في القطاع والمجتمع المدني قصد تنظيم دورات تكوينية لتطوير المؤهلات الحرفية				
- تمكين الحرفيين من تصاميم جديدة				

3.2 - مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج :

حرصا على تحقيق الأهداف الإستراتيجية المرجوة والمحددة في مشروع إطار الأداء، وحيث أوكلت للفاعلين العموميين، مهمة تنفيذ الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيم المنشودة على المدى القريب والمتوسط والبعيد لبرنامج السياحة والصناعات التقليدية، فإن مهمة السياحة ملزمة بمواصلة العمل بألية عقود الأداء مع الفاعلين العموميين بعنوان سنوات **2025 - 2027** باعتبارها تعد من أهم الآليات الحديثة لحوكمة التصرف في الميزانية. وفيما يلي أهم الأنشطة التي سيساهم الفاعلون العموميون في إنجازها من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية ومؤشرات قياس الأداء للبرنامج بعنوان سنة **2025**:

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة: ألف دينار

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	الإعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2025
الوكالة العقارية السياحية	تنويع العرض السياحي وتحسين جودة الخدمات	- تنمية الجهات من خلال وضع الأطر الكفيلة بتركيز محطات سياحية بالمناطق الداخلية - إعادة النظر في منوال التهيئة السياحية - تنويع العرض السياحي	17154 أد

	<ul style="list-style-type: none"> - تحفيز الاستثمار في القطاع السياحي والبنية الأساسية - إنجاز المشاريع السياحية في مناطق تشجيع الاستثمار 		
أد 94578	<ul style="list-style-type: none"> - ضمان احترام القوانين والتراتيب في المؤسسات السياحية وتحسين جودة الخدمات على طول سلسلة الخدمات السياحية والدفع نحو الجودة الشاملة - تحسين جودة المنتج السياحي من خلال تكثيف عمليات التقعد والتأطير بالمؤسسات السياحية - التسويق للوجهة التونسية - تعزيز صورة تونس لدى الأسواق السياحية التقليدية واستقطاب أسواق سياحية جديدة ذوي مقدره شرائية عالية 	<ul style="list-style-type: none"> - تنويع العرض السياحي وتحسين جودة الخدمات - تحفيز الطلب على الوجهة السياحية التونسية وتنويع الأسواق 	<p>الديوان الوطني التونسي للسياحة</p> <p>وكالة التكوين في مهن السياحة</p>
أد 18932	<ul style="list-style-type: none"> - تحديث تجهيزات ومعدات مدارس التكوين. - رقمنة وتركيز نظام للمعلومات ومنظومة للعمل التشاركي والتكوين عن بعد - مضاعفة طاقة التكوين من خلال المرور من طاقة تكوين تقدر بـ 1350 متكونا حاليا إلى 2700 متكونا. 		

<p>28134 أ.د</p>	<ul style="list-style-type: none"> - إسناد قروض الأموال المتداول ومتابعة عملية استخلاص القروض في اتجاه خلق مزيد من مواطن الشغل. - دراسة مشاريع الانتصاب للحساب الخاص في القطاع وإحالتها للتمويل عبر خط - تنظيم ندوات جهوية وإقليمية حول مكامن الاستثمار في القطاع موجهة لطالبي الشغل والمستثمرين المحتملين - مساندة تنفيذ برنامج تأهيل المؤسسات الحرفية الممول في إطار التعاون الدولي - رقمنة إجراءات المراقبة الفنية - تنظيم يوم الصناعات التقليدية واللباس الوطني - تنظيم الجائزة الوطنية للنهوض بالصناعات التقليدية والفنية - تنظيم الجائزة الوطنية للشبان في الصناعات التقليدية - تنظيم مسابقات الابتكار في الصناعات التقليدية - تنظيم أولمبياد الكفاءة الحرفية - تنظيم صالون الابتكار في الصناعات التقليدية - تنظيم معارض تحف وهدايا آخر السنة بالقرى الحرفية - المشاركة في تظاهرات مهنية دولية - المشاركة في تظاهرات تجارية دولية 	<p>تحسين القدرة التنافسية لمنتجات الصناعات التقليدية</p>	<p>الديوان الوطني للصناعات التقليدية</p>
<p>983 أ.د</p>	<ul style="list-style-type: none"> - إنجاز مجموعة من الابتكارات تحت إشراف فني للمركز الفني للابتكار والتجديد والإحاطة في الزربية والحياكة. - إبرام إتفاقيات شراكة لإبتكار نماذج جديدة في المفروشات الأرضية ولتوفير الموارد البشرية الضرورية للقطاع ولتأثيث بعض الوحدات الفندقية. 		<p>المركز الفني للإبتكار والتجديد والإحاطة في الزربية والحياكة</p>

3. الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2025-2027):

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

(إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

النسبة (%)	الفارق	تقديرات 2025	ق م 2024	إنجازات 2023	البيان
-2.90	-1960	65735	67695	65098	نفقات التأجير
7.94	1151	15646	14495	10759	نفقات التسيير
-9.99	-8437	76005	84442	27798	نفقات التدخلات
31.36	3034	12709	9675	282	نفقات الاستثمار
-3.52	-6212	170095	176307	103937	المجموع

ويبين الجدول التالي إطار النفقات متوسط المدى 2025-2027 لبرنامج السياحة والصناعات التقليدية:

إطار النفقات متوسط المدى (2025-2027)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

(اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

تقديرات	تقديرات	تقديرات	ق م 2024	إنجازات	البيان
2027	2026	2025		2023	
79620	73920	65735	67695	65098	نفقات التأجير
18660	17425	15646	14495	10759	نفقات التسيير
95320	89935	76005	84442	27798	نفقات التدخلات
750	4300	12709	9675	282	نفقات الاستثمار
194350	185580	170095	176307	103937	المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
194350	185580	171482	177311	103937	المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

تم ضبط مشروع ميزانية برنامج السياحة والصناعات التقليدية لسنة 2025 في حدود 170095 ألف دينار مقابل 176307 ألف دينار تعهدا ودفعا سنة 2024 أي بإنخفاض قدره - 6212 ألف دينار وهو ما يمثل نسبة 3.52% - مقارنة بسنة 2024.

ويفسر هذا التراجع النسبي أساسا بتراجع قيمة الاعتمادات المخصصة لنفقات تدخلات البرنامج بنسبة تقدر ب 9.99% - مقارنة بسنة 2024 وبتراجع نفقات تأجير البرنامج بنسبة 2.90% -.

البرنامج عدد 09: القيادة والمساندة

إسم رئيس البرنامج: السيد يحي الشواشي، مدير عام المصالح المشتركة

تاريخ توقيه مهمة قيادة البرنامج: قرار السيد وزير السياحة بتاريخ 19 ماي 2021

1- تقديم البرنامج:

1.1 إستراتيجية البرنامج :

يتمثل دور برنامج القيادة والمساندة خاصة في مساندة البرنامج العملياتي عدد 01 "السياحة والصناعات التقليدية" لمهمة السياحة في تنفيذ ميزانيته في إطار تحقيق ديمومة الميزانية وتكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة تنفيذا للإستراتيجية الوطنية للحوكمة 2022-2026، وذلك من خلال دوره الإداري والمالي المتمثل خاصة في ترشيد التصرف في الموارد المالية والبشرية وتأهيلها للقيام بمهامها حسب ما يتطلبه تنفيذ السياسة العمومية للمهمة مع احترام الالتزامات الدولية التي صادقت عليها الدولة التونسية وخاصة منها المتعلقة بالنوع الاجتماعي والتغيرات المناخية. كما يعمل برنامج القيادة والمساندة على تركيز نظم التصرف والتسيير الحديثة في إطار تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 2021-2025.

وفي إطار تشخيص واقع برنامج القيادة والمساندة، تبرز أهم نقاط القوة في:

- احترام آجال رزنامة إعداد وتنفيذ الميزانية وتنظيم حوار التصرف باعتماد ميثاق التصرف،
- وجود جملة من لجان القيادة ذات البعد الإستراتيجي (لجنة التقييم والمتابعة لوحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف، اللجنة الفنية الاستشارية لصندوق حماية المناطق السياحية، هيئة التصرف في صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي...) التي تعمل على تطوير سبل التنسيق بين مختلف المتدخلين في مهمة السياحة،
- تركيز النظم المعلوماتية اللازمة وتحسيس أعوان المهمة بأهمية استعمالها. وفي هذا الإطار، مكنت المنظومة الوطنية للتصرف في المراسلات عليسة من مزيد تنظيم العمل الإداري والتقليص من استهلاك الحبر والورق،

▪ إعطاء أهمية بالغة لتكوين وتأهيل إطارات وأعوان المهمة.

وفيما يخص **نقاط الضعف**، فهي تتمثل خاصة في:

▪ محدودية الهيكل التنظيمي للمهمة،

▪ ضعف الموارد البشرية المختصة،

▪ غياب خلية خاصة بالاتصال.

وتجدر الإشارة أن برنامج القيادة والمساندة يعمل على تنفيذ أولويات المهمة موظفا مواردها المالية والبشرية مع مراعاة مبادئ الحوكمة ومجaraة التطورات التقنية والتكنولوجية. وفي هذا الإطار تتمثل المحاور الإستراتيجية للبرنامج في:

▪ تكريس حوكمة المهمة،

▪ حسن استغلال موارد المهمة.

2.1 الهياكل المتدخلة:

ولضمان تنفيذ السياسة العمومية على أفضل وجه تم تحديد برنامج فرعي وحيد لبرنامج القيادة والمساندة وهو برنامج **"القيادة والمساندة"** وتسهر على قيادة هذا البرنامج خاصة الهياكل التالية:

1. الديوان ومكاتبه

2. الإدارة العامة للمصالح المشتركة

3. التفقدية العامة

4. وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

5. إدارة التعاون الدولي

6. خلية الحوكمة

2- أهداف ومؤشرات الأداء :

1.2- تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء :

▪ **الهدف 1-9: تطوير حوكمة المهمة**

هدف محوري تم ضبطه تماشيا مع توجهات ومستلزمات المرحلة لضمان حوكمة المهمة وبرامجها، والذي يحتم تطوير طرق أداء جميع الهياكل المتدخلة بما يتماشى مع قواعد حسن التصرف في موارد المهمة وحسن استغلال التقنيات الحديثة وتطوير استعمالها.

ويعمل برنامج القيادة والمساندة على تكريس حوكمة مهمة السياحة وذلك عبر متابعة مدى تحقيق المؤشرات التالية:

✓ المؤشر 1.1.9: نسبة نشر التقارير والوثائق الخاصة بالمهمة للعموم:

يقيس هذا المؤشر نسبة نشر التقارير والوثائق الخاصة بالمهمة للعموم في مجال الحوكمة، التفقد والرقابة والميزانية حسب الأهداف مما يساهم في تكريس مبدأ الشفافية. كما يعكس مدى انفتاح الوزارة للعموم من خلال المزيد من التعريف بمشمولاتها وبرامجها وأنشطتها والقطاعات المشرفة ومجالات تدخلها.

✓ تقديرات المؤشر 1.1.9

تقديرات			2024	إنجازات 2023	الوحدة	مؤشر الأداء
2027	2026	2025				
95	90	85	80	80	نسبة	نسبة نشر التقارير والوثائق الخاصة بالمهمة للعموم

يعمل برنامج القيادة والمساندة على نشر مختلف التقارير الخاصة بالمهمة للعموم تكريسا لمبادئ الحوكمة الرشيدة وخاصة منها مبدأ الشفافية.

وقد حقق هذا المؤشر نسب عالية سنة 2023 نظرا لحرص الوزارة على مزيد الإنفتاح ونشر التقارير المتاحة للعموم. وتجدر الإشارة أنه تم اعتماد النسب الخاصة بوحدة التصرف للميزانية حسب الأهداف نظرا لعدم وجود تقارير خاصة بخلية الحوكمة أو التفقدية العامة تنشر للعموم.

من المتوقع أن يحقق هذا المؤشر تطورا هاما على مدى الثلاث سنوات القادمة إثر دخول الموقع الرسمي للمهمة حيز العمل مما سيشجع المجال لنشر عدد أكبر من التقارير بأكثر سهولة.

✓ المؤشر 2.1.9: نسبة تطور عدد زيارات المواقع الرسمية للمهمة:

يقيس هذا المؤشر نسبة التطور السنوي لعدد زيارات المواقع الرسمية للمهمة وهو يعكس مدى فاعلية السياسة الاتصالية للوزارة مع منظورها كما يعكس مدى تكريس المهمة لمبادئ الحوكمة الرشيدة وخاصة منها مبدأ الشفافية مع كافة المتعاملين معها ومع هياكل الرقابة والمجتمع المدني بما يدعم ثقة الإدارة من خلال تسهيل النفاذ إلى المعلومة وهو كذلك تكريس للتوجه العام للبلاد لدعم ركائز الإدارة المفتوحة.

تقديرات			2024	إنجازات 2023	الوحدة	مؤشر الأداء
2027	2026	2025				
-	-	-	-	-	نسبة	نسبة تطور عدد زيارات المواقع الرسمية للمهمة
300.00	-50.00	7.14	5.98	-50.59		www.discovertunisia.com

يعمل برنامج القيادة والمساندة على تحسين نسب زيارة المواقع الرسمية للمهمة وذلك عبر حث المؤسسات تحت الإشراف على القيام بعملية التحيين الدوري للمعطيات والبيانات المدرجة بالمواقع والعمل على إدراج كل الأنشطة التفاعلية ونشر كل الوثائق والقرارات والمنشورات الخاصة بنشاط مهمة السياحة مع تحسين الخصائص الفنية لمختلف المواقع لتسهيل عملية الولوج للمعلومة باللغات العالمية المتاحة لمنظوري الإدارة.

وقد تم اعتماد نسب موقع **discovertunisia** الذي يروج للوجهة التونسية. وسيتم إضافة النسب الخاصة ببقية المواقع (الموقع الرسمي للوزارة وللديوان الوطني للصناعات التقليدية في السنوات القادمة).

وتبرز نسبة التطور الضعيفة لسنة 2023 نظرا لرجوع المستوى العادي لزيارات الموقع بعد تحقيق نسب عالية سنة 2022 بعد انتعاش قطاع السياحة إثر جائحة كورونا. ومن المتوقع تحقيق نسب عالية في السنوات القادمة إثر دخول الموقع الرسمي لوزارة للسياحة والنسخة الجديدة لموقع **discovertunisia** حيز العمل.

الهدف 9-2: ترشيد التصرف في الموارد البشرية:

يندرج هذا الهدف في إطار التوجه الوطني الرامي إلى تطوير العنصر البشري عبر تعزيز الآليات اللازمة لتدعيم الإدارة بالإطارات الكفؤة ودعم التكوين بما يضمن الإنصاف وتكافؤ الفرص مما يساهم في حسن استغلال الموارد البشرية للمهمة وترشيد استغلال مواردها المالية كتعويض الانتدابات الجديدة بإعادة التوظيف. وقد تم ضبط مؤشرين اثنين لمتابعة تحقيق الهدف.

✓ المؤشر 1.2.9: نسبة تنفيذ المخطط السنوي للتكوين:

يقيس هذا المؤشر نسبة تنفيذ مختلف الدورات التكوينية المضمنة بالمخطط السنوي للتكوين وهو يعكس مدى نجاعة برنامج تكوين أعوان برنامج القيادة والمساندة لمهمة السياحة في علاقة بمتطلباتهم حاجياتهم الحقيقية والخصوصية حسب المهام والمشمولات التي يضطلعون بها.

تقديرات			2024	إنجازات 2023	الوحدة	مؤشر الأداء
2027	2026	2025				
98	98	97	95	38.46	نسبة	نسبة تنفيذ المخطط السنوي للتكوين

يسعى برنامج القيادة والمساندة إلى تحسين نسبة تنفيذ المخطط السنوي للتكوين الخاص بالمهمة وذلك عبر برمجة محاور تكوينية متلائمة أكثر مع متطلبات مختلف الهياكل الإدارية حسب اختصاصاتها مع العمل على حوكمة الإجراءات الإدارية الخاصة بتنفيذ المخطط.

وخلال سنة 2023، شهدت إنجازات هذا المؤشر انخفاضاً مقارنة بالتقديرات نتيجة لإلغاء بعض الدورات التكوينية المبرمجة في المخطط لعدم إثمار الأقساط الخاصة ببعض المحاور التكوينية لسنة 2023 في مناسبتين.

ومن المتوقع تحقيق نسب عالية في السنوات القادمة نظراً للتحسين المستمر في جودة الدورات التكوينية والحرص على برمجتها حسب الحاجيات الحقيقية للأعوان.

✓ المؤشر 2.2.9: تطور كتلة الأجور

يقيس هذا المؤشر تطور كتلة مقارنة بالسنة (n-1). ويندرج اختيار هذا المؤشر بناء على التوجه الرامي إلى التقليل من كتلة الأجور مقارنة بالموارد المخصصة لميزانية التنمية. هذا، ويحرص برنامج القيادة والمساندة على المتابعة الدورية لتطور كتلة الأجور ودراسة مختلف المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على حوكمة التصرف في كتلة الأجور كالإنتدابات الجديدة وترشيد التصرف في الموارد البشرية عبر إعادة التوظيف والتكوين والترقيات والنقل وكيفية سد الشغورات.

تقديرات			2024	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2027	2026	2025		2023		
3	4	8	7.78	0.32	نسبة	تطور كتلة الأجور

يسعى برنامج القيادة والمساندة إلى مزيد التحكم في كتلة الأجور من خلال ترشيد التصرف في الموارد البشرية.

وخلال سنة 2023، شهدت كتلة الأجور تطوراً طفيفاً نظراً للتقليل في الإنتدابات الجديدة واعتماد إعادة التوظيف كآلية للحد من تطور كتلة الأجور. أما بالنسبة للتطور الملحوظ خلال سنوات 2024 و2025، فيعود للزيادة العامة للأجور. ومن المتوقع أن تنخفض النسبة خلال السنوات القادمة.

الهدف عدد9-3: ضمان ديمومة الميزانية:

يندرج هذا الهدف في إطار الحرص على المحافظة على التوازنات المالية للدولة عموماً وضمان ديمومة الميزانية كأحد الآليات الرئيسية لتنفيذ السياسات العامة للدولة وذلك من خلال المتابعة الدورية لتنفيذ الميزانية وحسن استغلال موارد المهمة.

✓ المؤشر 1.3.9: نسبة تنفيذ الميزانية

يقيس هذا المؤشر نسبة تنفيذ الميزانية مقارنة بالتقديرات، وهو يندرج في إطار المحافظة على ديمومة الميزانية من خلال تعزيز المتابعة المستمرة لتقدم تنفيذ الميزانية ومدى إيفاء الإدارة بالتزاماتها تجاه

منظوريها، وتمثل البرمجة السنوية للنفقات الآلية الرئيسية لمتابعة الدورية لتنفيذ الميزانية ومدى تقدم انجاز المشاريع المبرمجة والمضمنة المشروع السنوي للأداء.

تقديرات			2024	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2027	2026	2025		2023		
96	96	95	90	60.83	نسبة	نسبة تنفيذ الميزانية

بلغت نسبة إنجاز ميزانية مهمة السياحة 60.83% سنة 2023 من الإعتمادات المرسمة بقانون المالية مسجلة بذلك انخفاضا مقارنة بسنة 2022 وتفسر هذه النسبة بقرار التخفيض في بعض الاعتمادات المخصصة لنفقات التسيير (القسط الرابع والأخير المقدر ب 25%) وتجميد الإعتمادات المخصصة لبعض التظاهرات إلى حين إستيفاء إجراءات صرفها فضلا عن نسب الضعيفة لصرف النفقات المحملة على صناديق الخزينة.

ويجري العمل خلال سنة 2024 على استعادة نسق الاستهلاك العادي لاعتمادات المهمة ومن المتوقع بلوغ نسبة 90% من الاعتمادات المبرمجة.

وسيعمل برنامج القيادة والمساندة على حث كافة المتدخلين في مهمة السياحة على تطوير نسبة تنفيذ الميزانية من خلال متابعة نسق استهلاك الاعتمادات بصفة دورية وذلك بإعداد البرمجة السنوية للنفقات وتحيينها.

✓ المؤشر 2.3.9: كلفة التسيير للعون الواحد

يقيس هذا المؤشر كلفة التسيير للعون الواحد. وقد تم ضبط هذا المؤشر في إطار التوجه العام الذي يرمي إلى تحسين نجاعة برنامج القيادة والمساندة عبر دراسة وضبط كلفة نفقات التسيير للعون الواحد وترشيدها من خلال التحكم في كلفة التوريد من المواد والتجهيزات واستهلاك الطاقة.

تقديرات			2024	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2027	2026	2025		2023		
14.5	14.5	14	13.5	12.04	أد	كلفة التسيير للعون الواحد

شهدت كلفة التسيير للعون الواحد ارتفاعا طفيفا مقارنة بالتقديرات خلال سنة 2023 وذلك لارتفاع نسبة تنفيذ ميزانية التسيير المرتبطة خاصة باقتناء الوقود للمكافئين بخطط وظيفية، اقتناء المستلزمات الإعلامية ولوازم المكاتب التي شهدت أسعارها ارتفاعا ملحوظا.

ومن المنتظر ارتفاع هذه الكلفة في السنوات المقبلة رغم التقليل في اقتناء عدة مواد ومستلزمات وذلك للارتفاع الكبير في أسعار المواد الضرورية للتسيير.

2.2. تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء :

فيما يلي أهم الأنشطة التي ستساهم في تحقيق أهداف ومؤشرات قياس أداء برنامج "القيادة والمساندة" بعنوان سنة 2024:

جدول عدد 1:

الأنشطة ودعائم الأنشطة

(الوحدة: ألف دينار)

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2025	الأنشطة	التقديرات المالية 2025	دعائم الأنشطة(*)
الهدف 1.9: تطوير حوكمة المهمة	المؤشر 1.1.9: نسبة نشر التقارير والوثائق الخاصة بالمهمة للعموم.	85%	القيادة	القيادة: 317 أ.د. المساندة: 3724 أ.د.	- حسن صياغة التقارير الدورية الخاصة بالمهمة. - الحرص على نشر التقارير للعموم عبر المواقع الرسمية للمهمة والمواقع الرسمية للمؤسسات والهيئات الحكومية.
	المؤشر 2.1.9: نسبة تطور عدد زيارات المواقع الرسمية للمهمة.	7.14%	القيادة		- التحيين الدوري للمواقع الرسمية للمهمة. (تحسين الخصائص الفنية لها وذلك لتسهيل عملية الولوج للمعلومة باللغات العالمية المتاحة)
الهدف 2.9: ترشيد التصرف في الموارد البشرية	المؤشر 1.2.9: نسبة تنفيذ المخطط السنوي للتكوين.	97%	المساندة		- مزيد التدقيق في حسن تحديد احتياجات التكوين بالتنسيق مع الهياكل المعنية. - العمل على تطوير الأنشطة التكوينية وملائمتها مع المتطلبات المهنية للأعوان.
	المؤشر 2.2.9: تطور كتلة الأجور.	8%	المساندة		- ترشيد التصرف في الموارد البشرية عبر إعادة التوظيف وسد الشغورات وتكوين الأعوان.

<p>-الإعداد الجيد لمشاريع الميزانية والعمل على متابعة تنفيذها من خلال البرمجة السنوية للنفقات خاصة على مستوى التقدم في انجاز المشاريع، والحرص على تحيينها طبقا للترتيب الجاري بها العمل (باعتبارها آلية من آليات حوكمة الميزانية).</p>	المساندة	95%	المؤشر 1.3.9: نسبة تنفيذ الميزانية.	الهدف 3.9: ضمان ديمومة الميزانية
<p>-ترشيد نفقات التسيير عبر التحكم في كلفة التزويد من المواد والتجهيزات واستهلاك الطاقة</p> <p>-متابعة تطور صيانة التجهيزات والمعدات.</p>	المساندة	14%	المؤشر 2.3.9: كلفة التسيير للعون الواحد.	

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2025-2027)

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

الفارق		تقديرات 2025	ق م 2024	انجازات 2023	بيان النفقات
النسبة %	المبلغ				
-0.41	-10	2430	2 440	2 267	نفقات التأجير

3.96	39	1023	984	759	نفقات التسيير
16.27	34	243	209	208	نفقات التدخلات
508.33	305	365	60	75	نفقات الاستثمار
9.96	368	4061	3 693	3 309	المجموع

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2025-2027)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

تقديرات 2027	تقديرات 2026	تقديرات 2025	ق م 2024	إنجازات 2023	البيان
2 680	2 580	2 430	2 440	2 267	نفقات التأجير
1 140	1 075	1023	984	759	نفقات التسيير
280	265	243	209	208	نفقات التدخلات
550	500	365	60	75	نفقات الاستثمار
4 650	4 420	4 061	3 693	3 309	<u>المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</u>
4 650	4 420	4 061	3 693	3 309	<u>المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</u>

ضبطت نفقات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2025 في حدود 4061 أذ أي بارتفاع يقدر بـ 9.96% مقارنة بسنة 2024.

وخلافا لإنخفاض الاعتمادات المبرمجة للتأجير إثر انتهاء إلحاق عدد من الأعوان أواخر سنة 2024، فإن نفقات التسيير سجلت تطورا إعتياديا بنسبة 4% طبقا لمقتضيات منشور إعداد الميزانية. كما أن نفقات التدخلات سجلت تطورا هاما ويفسر هذا التطور ببرمجة جملة من الإعتمادات لخلاص مستحقات اشتراك تونس بالمنظمة العربية للسياحة سنة 2025. أما بالنسبة لنفقات الاستثمار فإن الارتفاع المسجل يعود أساسا لبرمجة اعتمادات خاصة بتهيئة مبنى نهج القيروان المخصص لوزارة السياحة بالميزانية المبرمجة لسنة 2025.

ومن المتوقع أن تؤثر هذه النسب على فعالية ونجاعة أداء برامج المهمة وما يترتب عن ذلك من تقديرات لمؤشرات قياس أداءها.

ومن المتوقع أن تشهد ميزانية برنامج القيادة والمساندة خلال سنتي 2026 و2027 زيادة في الاعتمادات المبرمجة لا تتعدى 8.84% مخصصة بالأساس لقسم التأجير وقسم الإستثمار.

الملاحق

بطاقات مؤشرات الأداء

بطاقات مؤشرات قيس أداء برنامج السياحة والصناعات التقليدية

بطاقة مؤشر الأداء: تطور حجم الإستثمار الجملي في المجال السياحي

رمز المؤشر: 1.1.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تنويع العرض السياحي وتحسين جودة الخدمات

1. تعريف المؤشر: يعطي هذا المؤشر فكرة واضحة على التغيرات في القيمة الإجمالية للاستثمارات التي يتم ضخها في القطاع السياحي خلال فترة زمنية معينة، وتشمل هذه الاستثمارات تحسين البنية التحتية السياحية، بناء الفنادق، تطوير مناطق الجذب السياحي، الاستثمار في التسويق السياحي، وتطوير الخدمات الأخرى المتعلقة بالسياحة.

2. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

3. نوع المؤشر: مؤشر نتائج

4. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:

- تجميع بيانات الإستثمارات : الحصول على بيانات دقيقة حول إجمالي الاستثمارات في القطاع السياحي خلال الفترة الزمنية المحددة. تشمل هذه البيانات كافة الأموال المستثمرة في المشاريع السياحية المختلفة مثل الفنادق، المطاعم، وسائل النقل، الترويج السياحي، وغيرها.
- تحديد الفترة الزمنية : تحديد الفترات الزمنية التي ستستخدم لتحليل الإستثمارات، مثل الفترات الشهرية أو السنوية.
- حساب المؤشر:
- العدد الإجمالي للإستثمارات : احتساب القيمة الإجمالية للإستثمارات في الفترة الزمنية المحددة.
- حساب نسبة التغيير : يمكن حساب نسبة التغيير باستخدام الصيغة التالية :

نسبة التغيير = $\frac{\text{حجم الإستثمارات في الفترة الحالية} - \text{حجم الإستثمارات في الفترة السابقة}}{\text{حجم الإستثمارات في الفترة السابقة}} \times 100$

100

حجم الإستثمارات في الفترة السابقة

- تحليل الإتجاهات : تحليل التغيرات في حجم الاستثمارات لتحديد إذا كان هناك زيادة أو نقصان في الاستثمارات السياحية. فحص الأسباب المحتملة للتغيرات، مثل التغيرات في السياسات الحكومية، التغيرات الاقتصادية، أو التغيرات في الطلب السياحي.

2. وحدة المؤشر: مليون دينار

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصدر إداري وإحصائي / الديوان الوطني التونسي للسياحة

4. تاريخ توفر المؤشر: 31 ديسمبر 2024

5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 475000 ألف دينار بنهاية سنة 2027

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير الإستثمارات

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			ق.م	إنجازات	وحدة القياس	مؤشر الأداء
2027	2026	2025	2024	2023	ألف دينار	تطور حجم الإستثمار الجملي في المجال السياحي
475000	450000	423000	208302	401300	ألف دينار	

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

سيتم العمل على تحقيق القيمة المنشودة بموفى سنة 2027 أي تطور حجم الإستثمار الجملي في المجال السياحي ليبلغ 475000 ألف دينار خاصة أمام وجود آفاق واعدة للإستثمار.

3. النقائص المتعلقة بالمؤشر:

لا وجود لنقائص متعلقة بالمؤشر

مؤشر الأداء: تطور عدد الزيارات الميدانية لمراقبة المنتج

رمز المؤشر: 2.1.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تنويع العرض السياحي وتحسين جودة الخدمات

تعريف المؤشر: هو مقياس كمي يحدد عدد زيارات التفقد التي يتم إجراؤها لمراجعة وتقييم جودة وكفاءة الخدمات والمنتجات السياحية. يتضمن هذا المؤشر تتبع عدد الزيارات الميدانية التي يقوم بها المتفقدون إلى المواقع السياحية مثل النزل، والمطاعم، والمعالم السياحية، ووكالات الأسفار، وغيرها من نقاط الخدمة السياحية.

1. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

2. نوع المؤشر: مؤشر نتائج

3. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

7. طريقة احتساب المؤشر:

- **تجميع البيانات:** جمع بيانات دقيقة عن عدد الزيارات الميدانية التي تم إجراؤها خلال فترة زمنية محددة (شهر، ربع سنة، سنة، إلخ). يجب أن تتضمن هذه البيانات عدد الزيارات من قبل فرق المراقبة للمؤسسات السياحية.
- **تحديد الفترة الزمنية:** تحديد الفترات الزمنية التي ستستخدم للمقارنة، مثل الفترات الشهرية أو السنوية.
- **حساب المؤشر:**

- **العدد الإجمالي للزيارات:** جمع عدد الزيارات الميدانية التي تمت خلال الفترة المحددة.

- **القياس النسبي:** يمكن حساب نسبة التغيير باستخدام الصيغة التالية:

$$\text{نسبة التغيير} = \frac{\text{عدد الزيارات في الفترة الحالية} - \text{عدد الزيارات في الفترة السابقة}}{\text{عدد الزيارات في الفترة السابقة}} \times 100$$

- **تحليل الاتجاهات:** تحليل التغيرات في العدد ومقارنتها بالمعايير المحددة أو الأهداف الموضوعية

8. وحدة المؤشر: ألف زيارة

9. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصدر إداري وإحصائي / الديوان الوطني التونسي للسياحة

10. تاريخ توفر المؤشر: 31 ديسمبر 2024

11. القيمة المستهدفة للمؤشر: 32500 زيارة نهاية سنة 2027.

12. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير الإحاطة بالمنتج

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			ق.م	إنجازات	وحدة القياس	مؤشر الأداء
2027	2026	2025	2024	2023		
32500	30000	27500	25000	9843	ألف زيارة	تطور عدد الزيارات الميدانية لمراقبة المنتج

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

- تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات: تسعى الهياكل الراجعة بالنظر للبرنامج على مدار السنة إلى القيام بزيارات تفقد على المستوى الوطني والذي يشمل مراقبة ومتابعة جميع المؤسسات السياحية دون استثناء، حيث يتم الإعداد لهاته البرامج أواخر كل سنة. ويتم القيام بهاته المهمات بالأساس لمعاودة مصالح التفقد الجهوية بالمندوبيات السياحية في وقت قصير يمكنها من متابعة المؤسسات الراجعة بالنظر إليها بغية التحضير للموسم السياحي في أفضل الظروف، كما تساعد تدخلات الإدارة المركزية من سرعة اتخاذ القرارات المستوجبة ضد المؤسسات المخلة بالإضافة لتحسين بعض المعطيات الخاصة بها. ويتجلى الهدف من القيام بعمليات المراقبة بصفة عامة بجميع أنواعها على المستويين الوطني أو الجهوي في تحسين جودة الخدمات المسداة للحرفاء والرفع من أداء المؤسسات السياحية إضافة لتقليص قدر المستطاع من الشكاوى الواردة عن مختلف الحرفاء المتذمرين. هذا ويبقى تحقيق أكثر من 30 ألف زيارة تفقد بنهاية سنة 2027 قيمة مستهدفة

النقائص المتعلقة بالمؤشر:

لا وجود لنقائص متعلقة بالمؤشر

رمز المؤشر: 1.2.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحفيز الطلب على الوجهة السياحية التونسية وتنويع الأسواق

تعريف المؤشر: يعطي هذا المؤشر فكرة واضحة على تطور العائدات من العملة الأجنبية المتأتية من مداخل القطاع السياحي كما يعطي فكرة واضحة عن حجم النفقات الموجهة للسياحة والسفر ومدى جاذبية المنتج السياحي التونسي وقدرته على استقطاب السائح من جانب الإستهلاك. ويحتسب عن طريق معادلة بين العائدات من العملة الأجنبية المتأتية من مداخل السياحة مقارنة بالمداخل الجمالية من العملة الأجنبية للبلاد

1. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

2. نوع المؤشر: مؤشر نتائج

3. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:

- تجميع البيانات : جمع بيانات دقيقة عن العائدات من العملة الصعبة (أي العملات الأجنبية) التي حققها القطاع السياحي خلال فترة زمنية معينة (شهر، ربع سنة، سنة، إلخ).

- تحديد الفترة الزمنية : تحديد الفترات الزمنية التي ستستخدم في الحساب، مثل مقارنة العائدات في الربع الحالي مع العائدات في نفس الربع من السنة السابقة.

- حساب المؤشر:

- العدد الإجمالي للعائدات : جمع قيمة العائدات من العملة الصعبة للقطاع السياحي خلال الفترة المحددة.

- القياس النسبي : يمكن حساب نسبة التغيير باستخدام الصيغة التالية:

- $\text{نسبة التغيير} = \frac{\text{العائدات في الفترة الحالية} - \text{العائدات في الفترة السابقة}}{\text{العائدات في الفترة السابقة}} \times 100$

العائدات في الفترة السابقة

- تحليل الاتجاهات : تحليل الاتجاهات في العائدات لمعرفة ما إذا كانت هناك زيادة أو نقصان ومتى وكيف يحدث ذلك.

2. وحدة المؤشر: مليون دينار

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصدر إداري وإحصائي / البنك المركزي التونسي

4. تاريخ توفر المؤشر: 31 ديسمبر 2024

5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 8122 مليون دينار نهاية سنة 2027.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			ق.م 2024	إنجازات 2023	وحدة القيس	مؤشر الأداء
2027	2026	2025				
8122	7810	7510	7220	6943	م. د	تطور حجم العائدات من العملة الأجنبية

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات: حسب الإحصائيات الوقتية للبنك المركزي التونسي، بلغ حجم المداخل السياحية لكامل سنة 2023 حوالي 6943,5 مليون دينار مقابل 5420,1 مليون دينار خلال سنة 2022 وهو ما يعادل نموا بنحو 28,1%. كما تجاوز حجم العائدات السياحية المسجل بحساب الدينار الجاري أي بدون أثر سعر الصرف مستويات ما قبل الجائحة بنحو 4,5%، حيث كان في حدود 6646,7 مليون دينار خلال سنة 2019. وللإشارة، فقد تضمنت العائدات السياحية في مكوناتها وفقا لمنهجية الطبعة السادسة من ميزان الدفعات والوضع الخارجي الجملي لصندوق النقد الدولي، مصاريف إقامة التونسيين المقيمين بالخارج خلال زيارتهم للبلاد التونسية (كانت مدرجة سابقا على مستوى مداخل الشغل)، حيث تم تحيين مكونات العائدات السياحية بمفعول رجعي إلى غاية سنة 2019. ويتوقع أن تشهد عائدات القطاع السياحي من العملة الأجنبية في سنة 2027 ارتفاعا ملحوظا لتتجاوز عتبة 8 مليار دينار.

3. النقائص المتعلقة بالمؤشر:

لا وجود لنقائص متعلقة بالمؤشر

رمز المؤشر: 2.2.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحفيز الطلب على الوجهة السياحية التونسية وتنويع الأسواق

تعريف المؤشر: يستخدم هذا المؤشر لتحديد عدد السياح القادمين لتونس لأسباب سياحية خلال فترة زمنية محددة. ويُعتبر مؤشر عدد الوافدين على الوجهة التونسية أحد العوامل المهمة لتقييم صحة وجاذبية نشاط القطاع السياحي في تونس، حيث يمكن من خلاله تقدير حجم الطلب على الخدمات السياحية مثل الإقامة، والمطاعم، والترفيه، كما يساهم هذا المؤشر في فهم الأنماط السياحية والتغيرات في تفضيلات السياح، مما يساعد على توجيه السياسات والاستراتيجيات السياحية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للزوار.

1. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

2. نوع المؤشر: مؤشر نتائج

3. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:

- تجميع البيانات : جمع بيانات دقيقة عن عدد السياح الوافدين إلى تونس خلال فترة زمنية معينة، مثل شهرياً أو ربع سنوياً أو سنوياً.
- تحديد الفترة الزمنية : تحديد الفترات الزمنية التي ستتم المقارنة بينها. يمكن أن تكون هذه الفترات شهرية، ثلاثية، أو سنوية.
- حساب المؤشر:
- العدد الإجمالي للوافدين : تحديد العدد الإجمالي للسياح الذين زاروا تونس خلال الفترة المحددة
- القياس النسبي : لحساب نسبة التغيير بين الفترات الزمنية، تستخدم الصيغة التالية:

$$\text{نسبة التغيير} = \frac{\text{عدد الوافدين في الفترة الحالية} - \text{عدد الوافدين في الفترة السابقة}}{\text{عدد الوافدين في الفترة السابقة}} \times 100$$

- تحليل الاتجاهات : تحليل البيانات لمعرفة ما إذا كان هناك زيادة أو نقصان في عدد الوافدين، وتحليل أسباب ذلك مثل التغيرات في السياسات السياحية، الأزمات الاقتصادية، أو التغيرات الموسمية.
- 2. وحدة المؤشر: مليون سائح

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصدر إداري وإحصائي/ الديوان الوطني التونسي للسياحة
4. تاريخ توفر المؤشر: 31 ديسمبر 2024
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 11150 مليون زائر نهاية سنة 2027.
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير الدراسات بالديوان الوطني التونسي للسياحة

III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			ق.م	إنجازات	وحدة القياس	مؤشر الأداء
2027	2026	2025	2024	2023		
11.150	10.700	10.275	9.88	9.370	مليون سائح	تطور عدد الوافدين على الوجهة التونسية

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

- تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات: يمكن هذا المؤشر من تقييم مدى القدرة التنافسية للوجهة السياحية التونسية ومدى نجاعة الآليات المعتمدة لتحسين جودة الخدمات وتنويع المنتج ونجاعة اليات الترويج المعتمدة للتعريف بخصائصه ومميزاته. وقد تم تطبيق نسبة نمو في حدود 4% بالنسبة لسنوات 2025-2027 وهو معدل النمو الطبيعي خارج فترات الازمات في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا (باعتبار استرجاع أرقام السنة المرجعية 2019 خلال سنة 2023). وسيتم العمل على تحقيق القيمة المنشودة بموفى سنة 2027 أي أكثر من 11 مليون زائر من خلال دعم الأسواق السياحية التقليدية واكتساح الأسواق السياحية الواعدة وتنمية المنتج السياحي وتنويعه وتحسين جودة الخدمات السياحية المقدمة للحرفاء.

3. النقائص المتعلقة بالمؤشر:

لا وجود لنقائص متعلقة بالمؤشر

رمز المؤشر: 1.3.2.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين القدرة التنافسية لمنتجات الصناعات التقليدية

تعريف المؤشر: مؤشر تطور حجم التصدير المراقب مقياس يُستخدم لتتبع وتحليل التغيرات في حجم الصادرات التي يتم مراقبتها بعناية في قطاع الصناعات التقليدية على مدى فترة زمنية محددة. يعكس هذا المؤشر الأداء التصديري للمنتجات الحرفية والتقليدية ومدى تطورهما ونموها في الأسواق الدولية.

1. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
2. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
3. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:

- **تجميع البيانات:** الحصول على بيانات دقيقة حول حجم الصادرات من الصناعات التقليدية خلال فترة زمنية محددة. يمكن أن تشمل هذه البيانات الكمية (مثل الوزن أو عدد الوحدات) والقيمة المالية لهذه الصادرات.
 - **تحديد بيانات المراقبة:** التأكد من أن البيانات تتعلق بالصادرات التي يتم مراقبتها بانتظام لضمان جودة المنتجات والامتثال للمعايير.
 - **تحديد الفترة الزمنية:** تحديد الفترات الزمنية التي سيتم مقارنة البيانات فيها، مثال شهرياً، ثلاثياً، أو سنوياً.
 - **حساب المؤشر:**
 - **العدد الإجمالي للصادرات:** حساب إجمالي حجم الصادرات المراقبة خلال الفترة الزمنية المحددة.
 - **حساب نسبة التغيير:** حساب نسبة التغيير في حجم الصادرات بين فترات زمنية مختلفة، وتستخدم الصيغة التالية:
- $$\text{نسبة التغيير} = \frac{\text{حجم الصادرات في الفترة الحالية} - \text{حجم الصادرات في الفترة السابقة}}{100 \times \text{حجم الصادرات في الفترة السابقة}}$$

حجم الصادرات في الفترة السابقة

- **تحليل الاتجاهات:** تحليل التغيرات في حجم التصدير لتحديد ما إذا كان هناك زيادة أو نقصان في الصادرات، والتعرف على الأسباب المحتملة لذلك، مثل التغيرات في الطلب العالمي، التغيرات في سياسات التجارة، أو تغييرات في الجودة.
- 2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
- 3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصدر إداري وإحصائي / الديوان الوطني للصناعات التقليدية، الديوانة التونسية
- 4. تاريخ توفر المؤشر: 31 ديسمبر 2024

5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 15%+ نهاية سنة 2027.
7. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مديرة الجودة بالديوان الوطني للصناعات التقليدية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			ق.م	إنجازات	وحدة القياس	مؤشر الأداء
2027	2026	2025	2024	2023		
15	11	8	6	4,24	%	تطور حجم التصدير المراقب

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

- تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:
- بلغت صادرات منتوجات الصناعات التقليدية المقدمة للمراقبة لـدي مصالح الديوان الوطني للصناعات التقليدية سنة 2023 حوالي 155 م د، مسجلة ارتفاعا بنسبة 4.24 % مقارنة بسنة 2022
- بلغت قيمة الصادرات المراقبة لمنتوجات الصناعات التقليدية المروجة بالمحلات المتواجدة في السوق الحرة حوالي 300 أ د.
- مادة خشب الزيتون تتصدر قائمة المنتجات المصدرة بقيمة 69 مليون دينار بنسبة 46% من قيمة الجمالية للصادرات من الصناعات التقليدية تليها منتجات الفخار والخزف بقيمة 40.8 مليون دينار ثم حرف النسيج اليدوي بصفة عامة ثم الشاشية.
- أبرز الوجهات العالمية لصادرات الصناعات التقليدية التونسية هي الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة 49.5 مليون دينار أي بنسبة 32.6% تليها إيطاليا بقيمة 27.5 مليون دينار، ثم فرنسا بقيمة 23.4 مليون دينار ثم ألمانيا بقيمة 13 مليون دينار.
- وسيتعمد العمل على تحقيق القيمة المنشودة بموفى سنة 2027 أي تطور حجم التصدير المراقب ب 15% وهو رهان وطني حيوي واجب العمل على كسبه خاصة أمام وجود آفاق واعدة في تصدير منتوجات الصناعات التقليدية نحو كل بلدان العالم.

3. النقائص المتعلقة بالمؤشر:

لا وجود لنقائص متعلقة بالمؤشر

رمز المؤشر: 1.3.2.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين القدرة التنافسية لمنتجات الصناعات التقليدية

تعريف المؤشر: هو مقياس كمي يعكس التغيرات في كمية الإنتاج للمصنوعات المطبوعة ضمن قطاع الصناعات التقليدية على مدار فترة زمنية محددة (الزربية والمنسوجات المختلفة والنحاس والشاشية). يُستخدم هذا المؤشر لتقييم مدى نمو أو انكماش حجم الإنتاج في هذا القطاع، ويعكس قدرة المؤسسات الحرفية على تلبية طلب السوق وتوسيع الإنتاج.

1. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
2. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
3. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:

- **تجميع البيانات:** الحصول على بيانات دقيقة حول حجم الإنتاج المطبوع في الصناعات التقليدية خلال فترة زمنية محددة. (الزربية والمنسوجات المختلفة والنحاس والشاشية).
- **تحديد المنتجات:** التأكد من أن البيانات تشمل جميع المنتجات التي يتم إنتاجها وتطبعها في القطاع التقليدي.
- **تحديد بيانات المراقبة:** التأكد من أن البيانات تتعلق بالصادرات التي يتم مراقبتها بانتظام لضمان جودة المنتجات والامتثال للمعايير.
- **تحديد الفترة الزمنية:** تحديد الفترات الزمنية التي ستستخدم للمقارنة، مثال شهرياً، ثلاثياً، أو سنوياً.
- **حساب المؤشر:**
- **العدد الإجمالي للإنتاج:** حساب إجمالي حجم الإنتاج المطبوع خلال الفترة الزمنية المحددة. يمكن قياس ذلك بالكمية (عدد الوحدات) أو بالقيمة المالية.
- **حساب نسبة التغيير:** حساب نسبة التغيير في حجم الإنتاج المطبوع بين فترات زمنية مختلفة، وتستخدم الصيغة التالية:
$$\text{نسبة التغيير} = \frac{\text{حجم الإنتاج المطبوع في الفترة الحالية} - \text{حجم الإنتاج في الفترة السابقة}}{\text{حجم الإنتاج المطبوع في الفترة السابقة}} \times 100$$

- تحليل الاتجاهات: تحليل التغيرات في حجم الإنتاج المطبوع لتحديد ما إذا كان هناك زيادة أو نقصان في الإنتاج، وفهم الأسباب المحتملة لذلك، مثل التغيرات في الطلب، تحسين تقنيات الطباعة، أو تغييرات في استراتيجيات الإنتاج

2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصدر إداري وإحصائي/ الديوان الوطني للصناعات التقليدية، الديوانة التونسية

4. تاريخ توفر المؤشر: 31 ديسمبر 2024

5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 40%+ نهاية سنة 2027.

8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مديرة الجودة بالديوان الوطني للصناعات التقليدية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			ق.م	إنجازات	وحدة	مؤشر الأداء
2027	2026	2025	2024	2023	القياس	
+40%	+35%	+30%	+25%	+20%	%	تطور حجم الإنتاج المطبوع

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

- تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:
 - بلغ الإنتاج الوطني المطبوع من الزرابي والنسيج المختلف 46942 م² سنة 2023 مقابل 46 200 م² سنة 2022 مسجلا ارتفاعا بنسبة 1,61%. ويمثل إنتاج النسيج المختلف 78.27% بمساحة تقدر بـ 36742 م² في حين يمثل إنتاج الزربية 21.73% بمساحة 10200 م².
 - بلغ الإنتاج الوطني المطبوع من الشاشية 92 663 قطعة سنة 2023 مقابل 77270 قطعة سنة 2022 مسجلا ارتفاعا بنسبة 19.92% .
 - بلغ الإنتاج الوطني المطبوع من النحاس المطروق بجهة القيروان 2515 قطعة سنة 2023 مقابل 2231 قطعة سنة 2022 مسجلا ارتفاعا بنسبة 12,73%.
 - هذا، ومن المتوقع بلوغ نسبة تطور 40% مستهدفة في أفق 2027 بالنسبة للثلاث اختصاصات مجمعة مع العمل على توسيعها لاسيما عبر تنفيذ برنامج متواصل وطموح يهتم وضع مواصفات خاصة بمنتجات الصناعات التقليدية وذلك من أجل تقوية الترسانة القانونية والتقنية الخاصة بمختلف فروع الصناعات التقليدية، حيث يتعلق الأمر بمواصلة وضع

توصيف لمختلف المنتجات وتحديد خصوصياتها وتبني المواصفات الدولية المعمول بها لتحسين جودة المنتج وتثمينه فضلا عن الشروع في الاستعمال الفعلي لعلامة الجودة الخاصة بالمنتجات التقليدية التونسية التي اصبحت جاهزة وسيتم تقديمها للحرفيين إبان الانتهاء بكافة الترتيب الخاصة بهذه العملية.

3. النقائص المتعلقة بالمؤشر:

لا وجود لنقائص متعلقة بالمؤشر

بطاقة مؤشر الأداء: تطور عدد التجمعات الحرفية

رمز المؤشر: 3.3.2.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين القدرة التنافسية لمنتجات الصناعات التقليدية

تعريف المؤشر: هو مقياس يُستخدم لتقييم نمو وتغير عدد التجمعات أو المراكز التي تجمع الحرفيين أو المهنيين في مجال معين على مدى فترة زمنية محددة، وهو يشير إلى كيفية تطور وانتشار الأنشطة الحرفية وقد يعكس التغيرات في الاهتمام والحاجة إلى هذه الأنشطة. يمكن أن يشمل هذا المؤشر جوانب مختلفة مثل:

- **عدد التجمعات الحرفية:** عدد المراكز أو المناطق التي تجمع الحرفيين في صناعة معينة.
- **التنوع في الأنشطة:** مدى تنوع الحرف أو الصناعات التي يتمركز حولها التجمع.
- **النمو الجغرافي:** التوسع في المناطق الجغرافية التي تضم تجمعات حرفية جديدة.
- **الاستدامة:** مدى استمرارية ونمو هذه التجمعات بمرور الوقت.
- 1. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة
- 2. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
- 3. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:

- **تجميع البيانات:** الحصول على بيانات دقيقة عن عدد التجمعات الحرفية في الفترة الزمنية المحددة (مثلاً، شهرياً، ربع سنوياً، سنوياً). البيانات يمكن أن تشمل عدد المراكز أو التجمعات التي تضم الحرفيين، مثل الجمعيات، ورشات العمل، أو الأسواق الحرفية.
- **تحديد التجمعات:** التأكد من أن البيانات تتعلق بجميع التجمعات الحرفية ذات الصلة في القطاع التقليدي.
- **تحديد الفترة الزمنية:** تحديد الفترة الزمنية التي ستستخدم في الحساب. يمكن أن تكون هذه الفترات ذات طول متساوي مثل الأشهر، الثلاثية، أو السنوات لضمان دقة التحليل.
- **حساب المؤشر:**

- **العدد الإجمالي للتجمعات:** تحديد العدد الإجمالي للتجمعات الحرفية خلال الفترة الزمنية المحددة.
- **حساب نسبة التغيير:** حساب التغيير في عدد التجمعات بين فترات زمنية مختلفة، وتستخدم الصيغة التالية:

$$\text{نسبة التغيير} = \frac{\text{عدد التجمعات في الفترة الحالية} - \text{عدد التجمعات في الفترة السابقة}}{\text{عدد التجمعات في الفترة السابقة}} \times 100$$

- **تحليل الاتجاهات:** تحليل التغييرات في عدد التجمعات الحرفية لتحديد ما إذا كان هناك زيادة أو نقصان في عدد التجمعات (أسباب هذه التغييرات مثل التغييرات في الطلب، الدعم الحكومي، أو التغييرات الاقتصادية).
- 2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية
- 3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مصدر إداري وإحصائي / الديوان الوطني للصناعات التقليدية
- 4. **تاريخ توفر المؤشر:** 31 ديسمبر 2024
- 5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 15%+ نهاية سنة 2027.
- 6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مدير الإستثمار بالديوان الوطني للصناعات التقليدية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			ق.م	إنجازات	وحدة القياس	مؤشر الأداء
2027	2026	2025	2024	2023		
15%+	10%+	7%+	5%+	مؤشر جديد	%	تطور عدد التجمعات الحرفية

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

- **تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:** يتواصل الجهد من أجل تكريس العمل بسلاسل القيمة والشبكات العنقودية ذات المصلحة المشتركة بغاية دفع التشغيل والتنمية والتصدير عبر دعم تركيز التجمعات الحرفية والعمل التعاوني بمختلف أنواعه (سلاسل القيمة، مجتمعات حرفية...) حيث تم خلال سنة 2023 دعم 5 سلاسل القيمة للحقائق الاقتصادية المتمثلة في:

- فخار سجنان من ولاية بنزرت

- فخار حي هلال من ولاية تونس
- نسيج المشطية بجبنيانة من ولاية صفاقس
- النسيج الحائطي بقفصة
- الألياف النباتية بمنزل حر من ولاية نابل

كما تم خلال نفس السنة:

- تنمية سلسلة القيمة الخاصة بمجال تقطير النباتات العطرية لفائدة المرأة الريفية بالشمال الغربي
 - تطوير سلسلة القيمة الخاصة بخشب الزيتون بصفاقس وسيدي بوزيد بالتعاون مع منظمة صحة الأسرة الدولية في مجال تأمين دورات التأطير الفني وتحسين المنتج من ناحية الجودة والتعليب
 - تم اختيار عدد 02 سلاسل قيمة جديدة لجهتي قابس وقفصة في اختصاص المرقوم والكليم
 - توقيع اتفاقية تعاون في 15 جوان 2023 مع الكنفديريالية الألمانية للتعاضديات لبعث تعاضديات في مجال الصناعات التقليدية وتنمية ثقافة التعااضد
 - تنظيم ورشة عمل لفائدة الحرفين حول مفهوم التعااضد والتحسيس ونشر ثقافة بعث التعاضديات في القطاع (مشروع COOPART)
- هذا، ومن المتوقع بلوغ نسبة تطور 15% مستهدفة في أفق 2027 عبر التكثيف من تنظيم المعارض على المستوى المحلي والجهوي والوطني فضلا عن تكثيف المشاركات في التظاهرات والصالونات المهنية المختصة بالخارج.

3. النقائص المتعلقة بالمؤشر:

لا وجود لنقائص متعلقة بالمؤشر

بطاقات مؤشرات قياس أداء برنامج القيادة والمساندة

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة نشر التقارير والوثائق الخاصة بالمهمة للعموم

رمز المؤشر: 1.1.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

5. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير حوكمة المهمة
6. تعريف المؤشر: يقيس هذا المؤشر نسبة نشر التقارير والوثائق الخاصة بالمهمة للعموم في مجال الحوكمة والميزانية حسب الأهداف.
7. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
8. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
9. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد التقارير التي يتم نشرها من الهياكل المتدخلة في مجال الحوكمة (خلية الحوكمة، التفقدية العامة، وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف) / العدد الجملي للتقارير الصادرة عن الهياكل المضبوطة أعلاه*100
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: خلية الحوكمة، التفقدية العامة، وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف
4. تاريخ توفر المؤشر: الثلاثي الأول من السنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: -- % سنة 2027

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: خلية الحوكمة + وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2024	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2027	2026	2025		2023		
95	90	85	80	80	نسبة	نسبة نشر التقارير والوثائق الخاصة بالمهمة للعموم

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

يعمل برنامج القيادة والمساندة على نشر مختلف التقارير الخاصة بالمهمة للعموم تكريسا لمبادئ الحوكمة الرشيدة وخاصة منها مبدأ الشفافية.

وقد حقق هذا المؤشر نسب عالية سنة 2023 نظرا لحرص الوزارة على مزيد الإنفتاح ونشر التقارير المتاحة للعموم. وتجدر الإشارة أنه تم إعتداد النسب الخاصة بوحدة التصرف للميزانية حسب الأهداف نظرا لعدم وجود تقارير خاصة بخلية الحوكمة أو التفقدية العامة تنشر للعموم.

تحديد أهم النقص المتعلقة بالمؤشر:

يمكن هذا المؤشر من متابعة مدى انفتاح وزارة السياحة للعموم إلا أن تعطل الموقع الرسمي للمهمة يمثل عائقا أمام الوصول لهذا الهدف.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة تطور عدد زيارات المواقع الرسمية للمهمة

رمز المؤشر: 2.1.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير حوكمة المهمة.
2. تعريف المؤشر: يقيس هذا المؤشر نسبة التطور السنوي لعدد زيارات المواقع الرسمية للمهمة.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: (عدد زيارات المواقع الرسمية للمهمة خلال السنة (n) - عدد زيارات المواقع الرسمية للمهمة خلال السنة (n-1)) / (عدد زيارات المواقع الرسمية للمهمة خلال السنة (n-1)) x 100
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة التنظيم والأساليب والإعلامية
4. تاريخ توفر المؤشر: بداية كل سنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 14.3 % سنة 2027
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الإعلامية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2024	إنجازات		الوحدة	مؤشر الأداء
2027	2026	2025		2023			
-	-	-	-	-	نسبة	نسبة تطور عدد زيارات المواقع الرسمية للمهمة	
300.00	-50.00	7.14	5.98	-50.59		www.discovertunisia.com	

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

يعمل برنامج القيادة والمساندة على تحسين نسب زيارة المواقع الرسمية للمهمة وذلك عبر حث المؤسسات تحت الإشراف على القيام بعملية التحيين الدوري للمعطيات والبيانات المدرجة بالمواقع والعمل على إدراج كل الأنشطة التفاعلية ونشر كل الوثائق والقرارات والمنشورات الخاصة بنشاط

مهمة السياحة مع تحسين الخصائص الفنية لمختلف المواقع لتسهيل عملية الولوج للمعلومة باللغات العالمية المتاحة لمنظوري الإدارة.

وقد تم إعتقاد نسب موقع discover.tunisia الذي يروج للوجهة التونسية. وسيتم إضافة النسب الخاصة ببقية المواقع (الموقع الرسمي للوزارة وللديوان الوطني للصناعات التقليدية في السنوات القادمة).

تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

عدم مواكبة الشبكات الإعلامية للوزارة للتطور التكنولوجي المتواصل وكذلك عدم وجود لجنة لمتابعة مشاريع الرقمنة.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة تنفيذ المخطط السنوي للتكوين

رمز المؤشر: 1.2.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ترشيد التصرف في الموارد البشرية.
2. تعريف المؤشر: يتعلق المؤشر بقياس نسبة تنفيذ مختلف الدورات التكوينية المضمنة بالمخطط السنوي للتكوين المصادق عليه.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الدورات التكوينية التي تم تنفيذها خلال السنة المالية والمدرجة ضمن مخطط التكوين السنوي للمهمة / العدد الجملي للدورات التكوينية المبرمجة ضمن مخطط التكوين السنوي * 100
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للمصالح المشتركة
4. تاريخ توفر المؤشر: الثلاثي الأول من السنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 98 % سنة 2027
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الشؤون الإدارية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2024	إنجازات 2023	الوحدة	مؤشر الأداء
2027	2026	2025				
98	98	97	95	38.46	نسبة	نسبة تنفيذ المخطط السنوي للتكوين

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

يسعى برنامج القيادة والمساندة إلى تحسين نسبة تنفيذ المخطط السنوي للتكوين الخاص بالمهمة وذلك عبر برمجة محاور تكوينية متلائمة أكثر مع متطلبات مختلف الهياكل الإدارية حسب اختصاصاتها مع العمل على حوكمة الإجراءات الإدارية الخاصة بتنفيذ المخطط. وخلال سنة 2023، شهدت إنجازات هذا المؤشر انخفاضا مقارنة بالتقديرات نتيجة لإلغاء بعض الدورات التكوينية المبرمجة في المخطط لعدم إثمار الأقساط الخاصة ببعض المحاور التكوينية لسنة 2023 في مناسبتين.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

مؤشر واضح وسهل الاحتساب ويفسر بصفة واضحة نسبة تنفيذ المخطط السنوي للتكوين.

بطاقة مؤشر الأداء: تطور كتلة الأجور

رمز المؤشر: 2.2.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ترشيد التصرف في الموارد البشرية.
2. تعريف المؤشر: يتعلق المؤشر بقياس تطور كتلة الأجور.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: (الإعتمادات الخاصة بنفقات التأجير للسنة (n) - الإعتمادات الخاصة بنفقات التأجير للسنة (n-1)) / (الإعتمادات الخاصة بنفقات التأجير للسنة (n-1)) x 100
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للمصالح المشتركة
4. تاريخ توفر المؤشر: الثلاثي الأول من السنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 3 % سنة 2027
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الشؤون الإدارية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2024	إنجازات 2023	الوحدة	مؤشر الأداء
2027	2026	2025				
3	4	8	7.78	0.32	نسبة	تطور كتلة الأجور

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

خلال سنة 2023، شهدت كتلة الأجور تطورا طفيفا نظرا للتقليص في الإنتدابات الجديدة واعتماد إعادة التوظيف كآلية للحد من تطور كتلة الأجور. أما بالنسبة للتطور الملحوظ خلال سنوات 2024 و2025، فيعود للزيادة العامة للأجور. ومن المتوقع أن تنخفض النسبة خلال السنوات القادمة.

3. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

مؤشر واضح وسهل الاحتساب ويفسر بصفة واضحة تطور كتلة الأجور.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة تنفيذ الميزانية

رمز المؤشر: 1.3.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان ديمومة الميزانية.
2. تعريف المؤشر: يتعلق المؤشر باحتساب نسبة تنفيذ الميزانية.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: (إنجازات الميزانية / تقديرات الميزانية (ق.م)) x 100
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للمصالح المشتركة
4. تاريخ توفر المؤشر: الثلاثي الأول من السنة المالية
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 96% سنة 2027
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للمصالح المشتركة

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2024	إنجازات 2023	الوحدة	مؤشر الأداء
2027	2026	2025				
96	96	95	90	60.83	نسبة	نسبة تنفيذ الميزانية

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

بلغت نسبة إنجاز ميزانية مهمة السياحة 60.83% سنة 2023 من الإعتمادات المرسمة بقانون المالية مسجلة بذلك انخفاضا مقارنة بسنة 2022 وتفسر هذه النسبة بقرار التخفيض في بعض الاعتمادات المخصصة لنفقات التسيير (القسط الرابع والأخير المقدر ب 25%) وتجميد الإعتمادات المخصصة لبعض التظاهرات إلى حين إستيفاء إجراءات صرفها فضلا عن نسب الضعيفة لصرف النفقات المحملة على صناديق الخزينة.

ويجري العمل خلال سنة 2024 على استعادة نسق الاستهلاك العادي لاعتمادات المهمة ومن المتوقع بلوغ نسبة 90% من الاعتمادات المبرمجة.

وسيعمل برنامج القيادة والمساندة على حث كافة المتدخلين في مهمة السياحة على تطوير نسبة تنفيذ الميزانية من خلال متابعة نسق استهلاك الاعتمادات بصفة دورية وذلك بإعداد البرمجة السنوية للنفقات وتحيينها.

3. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

مؤشر واضح وسهل الاحتساب ويفسر بصفة واضحة الفرق بين تقديرات وانجازات الميزانية.

بطاقة مؤشر الأداء: كلفة التسيير للعون الواحد

رمز المؤشر: 2.3.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان ديمومة الميزانية.
2. تعريف المؤشر: يتعلق المؤشر باحتساب كلفة التسيير بالنسبة للعون.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فعالية
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: الموارد المخصصة للتسيير / عدد الأعوان
2. وحدة المؤشر: الدينار
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للمصالح المشتركة
4. تاريخ توفر المؤشر: الثلاثي الأول من السنة المالية
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 14.5 أد سنة 2027
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للمصالح المشتركة

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2024	إنجازات 2023	الوحدة	مؤشر الأداء
2027	2026	2025				
14.5	14.5	14	13.5	12.04	أد	كلفة التسيير للعون الواحد

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

شهدت كلفة التسيير للعون الواحد ارتفاعا طفيفا مقارنة بالتقديرات خلال سنة 2023 وذلك لارتفاع نسبة تنفيذ ميزانية التسيير المرتبطة خاصة باقتناء الوقود للمكافئين بخطط وظيفية، اقتناء المستلزمات الإعلامية ولوازم المكاتب التي شهدت أسعارها ارتفاعا ملحوظا.

ومن المنتظر ارتفاع هذه الكلفة في السنوات المقبلة رغم التقليل في اقتناء عدة مواد ومستلزمات وذلك للإرتفاع الكبير في أسعار المواد الضرورية للتسيير.

3. تحديد أهم النقص المتعلقة بالمؤشر:

لا يعكس هذا المؤشر الكلفة الحقيقية لكل عون باعتبار أن هناك نفقات تحمل على أعوان دون غيرهم (مثال نفقات إكساء العملة، نفقات الوقود للمكافئين بخطط وظيفية ونفقات المهام بالخارج...

بطاقات الفاعلين العموميين

بطاقة عدد 1: الديوان الوطني التونسي للسياحة

I- التعريف

1. **النشاط الرئيسي:** تطبيق سياسة الدولة في القطاع السياحي من تنمية وتنظيم ومراقبة النشاط السياحي وكذلك الترويج والنهوض به.
2. **مرجع الأحداث:** الفصل 32 من القانون عدد 66 لسنة 1970 المؤرخ في 31 ديسمبر 1971.
3. **مرجع التنظيم الإداري والمالي:** الأمر عدد 977 لسنة 1976 المؤرخ في 11 نوفمبر 1976 المتعلق بضبط مشمولات وأساليب تسيير الديوان القومي التونسي للسياحة المنقح والمتمم بالأمر عدد 930 لسنة 1983 المؤرخ في 13 أكتوبر 1983 والأمر عدد 89 لسنة 1986 المؤرخ في 8 جانفي 1986
4. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف:** سيتم إمضاء عقد أهداف في الثلاثي الثالث من السنة الجارية 2024

II- الإستراتيجية والأهداف:

1. الإستراتيجية:

تتمثل فيما يلي:

- تنويع العرض السياحي

- تحسين الجودة

- تعزيز صورة الوجهة السياحية التونسية

- دفع السياحة الداخلية والسياحة الجوار

2. الأهداف الإستراتيجية:

- طبقا للمحور الاستراتيجي الخاص بالنشاط السياحي والمتمثل في **تنمية**

القدرة التنافسية للوجهة السياحية التونسية فإن خطة العمل المعتمدة

تنبني بالأساس على تحقيق هدفين إستراتيجيين على المدى البعيد وهما:

❖ تنويع العرض السياحي وتحسين جودة الخدمات

❖ تحفيز الطلب على الوجهة السياحية التونسية وتنويع الأسواق

وتبقى الغاية من هذه الأهداف هي تعزيز جاذبية تونس كوجهة سياحية عالمية من

خلال تحسين جودة الخدمات، وتطوير المنتج السياحي، وزيادة الوعي والترويج

الفعّال، وتحسين البنية التحتية السياحية، وتعزيز القدرة التنافسية لتكون تونس

الوجهة المفضلة للزوار من مختلف أنحاء العالم.

3. تدخلات الفاعل العمومي:

- ضمان احترام القوانين والتراتيب في المؤسسات السياحية

- تحسين جودة الخدمات على طول سلسلة الخدمات السياحية والدفع نحو الجودة الشاملة
- تكثيف عمليات التثقف والتأطير بالمؤسسات السياحية
- التسيوق للوجهة التونسية
- تعزيز صورة تونس لدى الأسواق السياحية التقليدية واستقطاب أسواق سياحية جديدة ذوي مقدرة شرائية عالية
- وضع خطة ترويجية واتصالية تتلاءم أكثر فأكثر مع تطلعات جميع السياح والشرائح المستهدفة.
- المحافظة على مكانة الوجهة السياحية التونسية في الأسواق التقليدية وتدعيمها ومجابهة المنافسة.
- خلق الحدث عبر تنظيم تظاهرات كبرى ودعما
- انتقاء التظاهرات والعمليات الترويجية التي تقام بالخارج والتي تستهدف دعم الشراكة مع متعهدي الرحلات وشبكات البيع ومختلف شركائنا بالخارج.
- تكثيف برامج استضافة الصحفيين والمدونين ومشاهير الثقافة والرياضة وتمكينهم من الاطلاع على المخزون الحضاري والثقافي التونسي وكذلك مميزات المنتج السياحي التونسي.
- تكثيف التظاهرات الثقافية والرياضية التي من شأنها خلق الحدث على غرار المهرجانات والزيارات مع الحرص على تغطيتها إعلاميا لها من وقع ايجابي على تحسين صورة تونس بالخارج بالإضافة إلى مساهمتها في تنشيط وانتعاش مختلف الجهات السياحية.
- التعاقد مع جملة من المؤثرين التونسيين لتنشيط مواقع التواصل الاجتماعي.
- إعادة تطوير بوابة الترويج للوجهة السياحية التونسية.

III- الميزانية على المدى المتوسط:

تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027)

التقديرات			ق. م.	إنجازات	البيان
2027	2026	2025	2024	2023	
35000	34000	35128	37400	36189	ميزانية التصرف: منها - منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير

10100	9700	9479	8745	6397	
71000	67500	50121	55092	15591	نفقات التدخلات
116100	111200	94737	101237	58177	المجموع

I- التعريف

1. **النشاط الرئيسي:** المساهمة في سياسة الدولة في تشخيص وتنمية حاجيات القطاع من الموارد البشرية النهوض وهذا من خلال الجودة في منظومة التكوين السياحي
2. **مرجع الأحداث:** الامر الحكومي عدد 671 لسنة 2017 المؤرخ في 28 أفريل 2017 المتعلق باحداث وكالة التكوين في مهن السياحة
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف:** سيتم إمضاء عقد أهداف في الثلاثي الثالث من السنة الجارية 2024

II- الإستراتيجية والأهداف:

1. الإستراتيجية:

تتمثل اهم المحاور الاستراتيجية الخاصة بالوكالة في:

- التأهيل والنهوض بكل المؤسسات الفرعية للتكوين في مهن السياحة.
- تركيز وحدة اليقظة والاستشراف والتجديد بالوكالة
- التكوين عن بعد
- إعادة هيكلة وتحديث المؤسسات الفرعية وتحديث تجهيزاتها ومعداتنا لتحسين جودة التكوين لتتمكن من تلبية حاجيات القطاع من المهارات.
- رقمنة وتركيز نظام للمعلومات ومنظومة للعمل التشاركي
- تطوير كفاءة المكونين واطر التكوين
- الانفتاح على المحيط الدولي
- تطوير الشراكة مع القطاع الخاص
- اعتماد الاشهاد المزدوج طبقا للمعايير والمواصفات الدولية.

2. الأهداف الإستراتيجية:

❖ **في مجال البيداغوجيا:**

- تفعيل دور المؤسسات الفرعية للتكوين وجعلها مؤسسات للتكوين والتدريب المهني.

- العمل على تحيين مناهج التكوين المهني و ملائمتها حسب المجال السياحي.
- ضبط مقاييس الاختيار وتقييم الكفاءات بكافة المؤسسات الفرعية وذلك حسب برامج تكوين المكونين.
- اعداد برامج للتكوين الأساسي وبرامج للتدريب المهني وخاصة ببرامج للتكوين المستمر بما تشمل من برامج خاصة ببرامج التأهيل قصد التكوين المهني وأيضا تكوين المكونين.

❖ في مجال الجودة:

توفير كل المعطيات والظروف اللازمة لتمكين المؤسسات الفرعية من الاشهاد حتى تكون قطب من اقطاب التكوين في مهن الساحة خاصة بالنسبة للطلبة الأفرقة والطلبة العرب.

❖ في مجال التعاون الدولي:

- تامين منظومة يقظة لمتابعة ورصد التطورات في مجال التكوين السياحي على الصعيد الوطني والعالمي وتحيين نشاط الوكالة.
- وضع إطار عملي وآليات تسمح بتطوير التكوين حسب الطلب في القطاع السياحي والفندقي وإقرار منظومة تمويل متفاعلة مع برامج التشغيل.
- انجاز عمليات توأمة للمؤسسات الفرعية للوكالة مع مؤسسات تكوين أوروبية تنشط في اختصاصات مماثلة.

3. تدخلات الفاعل العمومي:

من أهم الاستثمارات والمشاريع التي تطمح الوكالة في تنفيذها لبلوغ الأهداف الموكولة إليها والمساهمة في تحقيق أداء البرنامج والتي تتمثل أساسا في انجاز برنامج مخصص لتحديث وتأهيل المؤسسات الفرعية للوكالة:

- تحديث وإعادة هيكلة وتدعيم طاقة الإيواء بالمدرسة السياحية بسوسة الشمالية وذلك خلال سنة 2025 وقد قدرت كلفة التحديث بحوالي 9 م.د.
- تحديث وإعادة هيكلة وتدعيم طاقة الإيواء بالمدرسة السياحية بتوزر وذلك خلال سنة 2025 وقد قدرت كلفة التحديث بحوالي 7.5 م.د.
- استكمال تحديث وإعادة هيكلة وتدعيم طاقة الإيواء بالمدرسة السياحية بالمنستير وقد قدرت كلفة استكمال التحديث بحوالي 7.5 م.د وذلك خلال سنة 2025.
- تحديث وإعادة هيكلة مركز للتكوين السياحي بعين دراهم على ارض جديدة مركز للتكوين السياحي بعين دراهم بطاقة تكوين تقدر 350 متكون وتبلغ الكلفة التقديرية لهذا المشروع حوالي 10.5 م.د وذلك خلال سنة 2025.

- استكمال تحديث وإعادة هيكلة وتدعيم طاقة الإيواء بالمدرسة السياحية بنابل (الجزء الثاني الوظيفي) وقد قدرت كلفة استكمال التحديث بحوالي 5.5 م.د. وذلك خلال سنة 2025.
- استكمال تحديث وإعادة هيكلة وتدعيم طاقة الإيواء بالمدرسة السياحية بجربة (الجزء الثاني الوظيفي) وقد قدرت كلفة استكمال التحديث بحوالي 5.5 م.د. وذلك خلال سنة 2025.
- استكمال هيكلة وتحديث مركز التكوين السياحي كركوان بالحمامات والخاص بتدعيم طاقة الإيواء وتجهيز المركز لإنشاء مركز TICAD للتكوين في مهن السياحة وقد قدرت كلفة استكمال التحديث وإعادة الهيكلة (الجانب المادي واللامادي) بحوالي 8 م.د. وذلك خلال سنة 2025
- استكمال تحديث وإعادة هيكلة وتدعيم طاقة الإيواء بالمعهد العالي المهني السياحي بلاريجبا بسوسة وقد قدرت كلفة استكمال التحديث بحوالي 4 م.د. وذلك خلال سنة 2025.

III- الميزانية على المدى المتوسط:

تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027)

التقديرات			ق. م. 2024	إنجازات 2023	البيان
2027	2026	2025			
15140	14700	15160	14975	13695	ميزانية التصرف: منها
4500	3900	3189	2925	2137	- منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير
810	770	730	700	671	نفقات التدخلات
20450	18932	19789	18600	16503	المجموع

I- التعريف

1. **النشاط الرئيسي:** تعنى الوكالة العقارية السياحية أساسا بتهيئة المناطق السياحية وذلك باقتناء العقارات وتهيئتها وبيعها لأصحاب المشاريع السياحية وذلك في شكل مقاسم معدة لبناء منشآت سياحية.
2. **مرجع الإحداث:** القانون عدد 21 - 73 المؤرخ في 14 أفريل 1973 المتعلق بتهيئة المناطق السكنية والسياحية والصناعية
3. **مرجع التنظيم الإداري والمالي:** الأمر عدد 1114 لسنة 2007 المؤرخ في 2 ماي 2007 المتعلق بتنظيمها وتسييرها
4. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف:** سيتم إمضاء عقد أهداف في الثلاثي الثالث من السنة الجارية 2024

II- الإستراتيجية والأهداف:

1. الإستراتيجية:

تتمثل فيما يلي:

- تنويع العرض السياحي
- تحفيز الاستثمار في القطاع السياحي والبنية الأساسية
- التحكم العقاري بالمناطق السياحية المبرمجة وإنجاز أمثلة تهيئتها وتجهيزها بالبنية الأساسية لبعث المشاريع ودفح الاستثمار بالقطاع السياحي.
- بعث مناطق سياحية بالجهات لدفع الحركية الاقتصادية وتحقيق الاندماج الاجتماعي للقطاع السياحي بها وبما يضمن التنمية المستدامة وديمومة القطاع.

2. الأهداف الإستراتيجية:

- التحكم العقاري بالمناطق السياحية المبرمجة وإنجاز أمثلة تهيئتها وتجهيزها بالبنية الأساسية.
- تنويع وتطوير المنتج السياحي.
- تحقيق الاندماج للقطاع السياحي بالجهات.

3. تدخلات الفاعل العمومي:

- إقناء وتهيئة وبيع الأراضي المخصصة لإنجاز استثمارات بالمناطق والمواقع ذات الأهمية السياحية.
- إنجاز الدراسات المتعلقة ببعث وتحديد وتهيئة وتجهيز المناطق والمواقع السياحية بالبنية الأساسية.
- إعداد وإنجاز أمثلة التهيئة التفصيلية وبرامج التهيئة، والتجهيز، والتهديب، والتجديد.

- إنجاز التقسيمات المخصصة للإقامات الثانوية والمحدثة بمقتضى أمثلة التهيئة التفصيلية.
- بيع المقاسم السياحية والعقارات التي تمتلكها لفائدة أصحاب المشاريع السياحية التي تمت المصادقة عليها من طرف وزير السياحة.
- إنجاز جميع العمليات العقارية المتعلقة بتنفيذ مأموريتها أو التي تعهد إليها من قبل الدولة.

III- الميزانية على المدى المتوسط:

تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027)

التقديرات			ق. م. 2024	إنجازات 2023	البيان
2027	2026	2025			
-	-	-	-	-	ميزانية التصرف: منها - منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير
7800	5700	17154	3199	122	نفقات التدخلات
7800	5700	17154	3199	122	المجموع

وتتمثل تفاصيل تقديرات الاعتمادات من ميزانية الدولة لرصدها للوكالة العقارية السياحية فيما يلي:

1- قانون المالية لسنة 2025:

- 5,3 مليون دينار بعنوان إنجاز اشغال تحويل المياه المستعملة المتأتية من المنطقة السياحية بالبقالطة الى محطة التطهير العمومية.
- 0,5 بعنوان إنجاز قسط من اشغال تجهيز المنطقة السياحية بقبلي بالبنية الأساسية.

2- تقديرات سنة 2026

- 1 مليون دينار بعنوان تكلفة ربط شبكة قنوات تحويل المياه المستعملة المتأتية من المنطقة السياحية بالبقالطة بمحطة التطهير العمومية.
- 1 مليون بعنوان استكمال اشغال تجهيز المنطقة السياحية بقبلي بالبنية الأساسية.

3- تقديرات سنة 2027:

- 2 مليون دينار بعنوان انجاز القسط الأول من اشغال فتح حوزة الطرقات للمنطقة السياحية العالية – الغضابنة المهدية.

I- التعريف

1. النشاط الرئيسي:

- النهوض بالموارد البشرية العاملة في القطاع
 - تنمية الاستثمار و دفع نسق إحداث مواطن الشغل في القطاع وتأهيل المؤسسات الحرفية
 - النهوض بالبحث والتجديد
 - تنمية المنتج والنهوض بالتسويق
 - إرساء أنظمة الجودة في القطاع والقيام بالمراقبة الفنية على مستوى مسالك الإنتاج والترويج
 - النهوض بالمعلومة ومنظومة الاتصال في القطاع
 - القيام بالدراسات الفنية والاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها أن تساهم في النهوض بالقطاع
2. النشاط الرئيسي: القانون عدد 133 لسنة 1959 المؤرخ في 14 أكتوبر 1959
3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف: سيتم إمضاء عقد أهداف في الثلاثي الثالث من السنة الجارية 2024

II- الإستراتيجية والأهداف:

1. الإستراتيجية:

تتمثل فيما يلي:

❖ تطوير مؤسسات الصناعات التقليدية والنهوض بالاستثمار من خلال:

- تأهيل الحرفيين
- هيكلية المؤسسات الحرفية
- تأهيل ورفع القدرة التنافسية
- حفز المبادرة الخاصة لاسيما في الاختصاصات الواعدة
- مواصلة تحسين مناخ الأعمال
- تحسين البنية الأساسية
- مزيد تعزيز آليات الإحاطة والمساندة واستكشاف فرص الاستثمار
- إرساء منظومة أو علامة مميزة للحرفيين والمؤسسات الحرفية المتميزة

❖ النهوض بالجودة بـ:

- استكمال إسناد علامة الجودة للمنتجات التقليدية وضبط كراسات شروط خصوصية

- تفعيل القانون المتعلق بتسميات المنشأ وبيانات المصدر لمنتجات الصناعات التقليدية
- إحداث منظومة جديدة خاصة بالجودة للمؤسسات الحرفية
- تعميم تبسيط الإجراءات على مستوى المراقبة الفنية عند التصدير في كافة الجهات
- تطوير أساليب مراقبة الإنتاج المطبوع والتصدير المراقب
- تطوير التجارة الإلكترونية

❖ البحث والتجديد:

- الإحاطة بالحرفيين ومساعدتهم على تطوير طرق العمل وتحسين جودة المواد الأولية
- تنمية وتطوير الكفاءات والمهارات الحرفية في مجال النسيج اليدوي
- اقتناء براءة اختراع لتطوير تقنيات الإنتاج
- تنويع الإنتاج بالإعتماد على التراث الوطني التونسي

❖ تعزيز فرص ترويج المنتج التقليدي بالداخل وبالسوق الخارجية:

- إعداد دراسة لإحداث هيكل في إطار تشاركي بين القطاع العام والخاص يعنى بتزويد الحرفيين والمؤسسات الحرفية وتسويق منتجاتهم
- مساندة الحرفيين على اقتحام الأسواق الخارجية ونشر ثقافة التصدير لدى كافة العاملين بالقطاع
- إحداث قواعد إنصات ومتابعة تطور الأسواق وتسويق المنتج
- تقييم مسالك الترويج وابتكار أنماط جديدة

2. الأهداف الإستراتيجية:

زيادة جاذبية وكفاءة المنتجات التقليدية المصنعة محلياً من خلال تعزيز جودتها، وابتكارها، وتوسيع أسواقها، وخفض تكاليف الإنتاج، ورفع مستوى التسويق والتوزيع وذلك إنسجاماً مع المحور الإستراتيجي دعم تجديد وإدماج وإستدامة المؤسسات الحرفية الذي يهدف إلى تعزيز تطور وإستدامة المؤسسات الحرفية.

3. تدخلات الفاعل العمومي:

❖ الإستثمار والتنمية الجهوية:

- قروض الأموال المتداول ومتابعة عملية استخلاص القروض في اتجاه خلق مزيد من مواطن الشغل.
- تمويل صندوق النهوض بالصناعات التقليدية والحرف الصغرى وخط تمويل المنظومات الاقتصادية في الصناعات التقليدية وبقية.
- تركيز سجل وطني للمؤسسات الحرفية

- تنفيذ برنامج تأهيل المؤسسات الحرفية

❖ مراقبة الجودة:

- رقمنة إجراءات المراقبة الفنية

- حفظ رصيد التناقيل الفنية

- تجهيز مراكز الطابع بمعدات المراقبة الفنية إضافة إلى لوازم مراقبة الجودة

❖ تنمية الكفاءات:

- دورات تمكين تقني وفني وتسيير وتصرف لفائدة الحرفيين وذلك في إطار برنامج الوحدة الإقليمية لتنمية الكفاءات

- دورات مرافقة اقتصادية جماعية لفائدة الحرفيين والمؤسسات الحرفية

- مسابقات الابتكار في الصناعات التقليدية

- أولمبياد الكفاءة الحرفية

- الإعداد لفضاء الموروث الحرفي في إطار الصالون الوطني للإبتكار

❖ تعزيز فرص ترويج المنتج التقليدي بالداخل والخارج

- برمجة تظاهرات وطنية و جهوية وخارجية

- تنظيم صالون الابتكار في الصناعات التقليدية

- تنظيم تظاهرات جهوية ومحلية بتدعيم ترويج منتوجات الحرفيين على المستويين المحلي وخاصة الجهوي وخلق حركية تجارية متواصلة على مدار السنة

- تنظيم معارض تحف وهدايا آخر السنة بالقرى الحرفية

- المشاركة في تظاهرات مهنية دولية

- المشاركة في تظاهرات تجارية دولية

III- الميزانية على المدى المتوسط:

تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027)

التقديرات			ق. م.	إنجازات	البيان
2027	2026	2025	2024	2023	
12500	12140	12519	12500	12423	ميزانية التصرف: منها
2490	2392	2300	2175	1590	- منحة بعنوان التأجير
					- منحة بعنوان التسيير

14880	14175	13500	10480	2524	نفقات التدخلات
29870	28700	28504	25155	20537	المجموع

I- التعريف

1. النشاط الرئيسي: الابتكار والتجديد والإحاطة في نشاط الزربية والحيافة
2. مرجع الإحداث الفصل عدد 02 من القانون عدد 60 المؤرخ في 14 أوت 2006 المتعلق بالمراكز الفنية للابتكار والتجديد والإحاطة في قطاع الصناعات التقليدية بمقتضى قرار من وزير التجارة والصناعات التقليدية بتاريخ 14 فيفري 2007.
3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف: سيتم إمضاء عقد أهداف في الثلاثي الثالث من السنة الجارية 2024

II- الإستراتيجية والأهداف:

1. الإستراتيجية:

زيادة جاذبية وكفاءة المنتجات التقليدية المصنعة محلياً من خلال تعزيز جودتها، وابتكارها، وتوسيع أسواقها، وخفض تكاليف الإنتاج، ورفع مستوى التسويق والتوزيع وذلك إنسجاماً مع المحاور الإستراتيجية دعم تجديد وإدماج وإستدامة المؤسسات الحرفية الذي يهدف إلى تعزيز تطور واستدامة المؤسسات الحرفية.

2. الأهداف الإستراتيجية:

تهدف مجمل أنشطة المركز كفاعل عمومي إلى دعم الابتكار والتجديد قصد النهوض بنشاط الزربية والحيافة من خلال:

- التشجيع على الإبتكار والتجديد مع المحافظة على الأصالة والتراث الوطني،
- الإحاطة بالحرفيين ومساعدتهم على تطوير طرق العمل وتحسين جودة المواد الأولية،
- تنمية وتطوير الكفاءات والمهارات الحرفية في مجال النسيج اليدوي،
- الحث على استعمال مواد أولية طبيعية وتقنيات تحمي البيئة وتحافظ على ديمومة المواد الطبيعية.

3. تدخلات الفاعل العمومي:

لبلوغ الأهداف الموكولة إليه والمساهمة في النهوض بنشاط الزريرية والحياسة يسعى المركز إلى تجسيم برامج ومشاريع تهتم خاصة بـ:

- إبتكار وإنجاز تصاميم جديدة مواكبة لتوجهات السوق الحديثة والمستلهمة من الموروث التونسي بإستعمال مواد أولية طبيعية متنوعة.
- تنظيم دورات تأطيرية في مجال تقنيات الانتاج ومساعدة الحرفيين والمؤسسات الحرفية على تحسبن قدراتهم التنافسية.
- إنجاز دراسة حول سلاسل القيمة والتتبع للنسيج التقليدي التونسي
- إستكمال تجهيز مخبر الصباغة والمترولوجيا بالمعدات والتجهيزات اللازمة.
- تعزيز قطب تنمية الزريرية التابع للمركز بوحداث فنية بعد ان تم تركيز محطة غسل وتنبييل الزرابي.

-III الميزانية على المدى المتوسط:

تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027)

التقديرات			ق. م. 2024	إنجازات 2023	البيان
2027	2026	2025			
576	560	578	520	504	ميزانية التصرف: منها
115	110	106	100	79	- منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير
290	282	299	170	112	نفقات التدخلات
981	952	983	790	695	المجموع

بطاقة خاصة بمقارنة النوع الاجتماعي

بطاقة النوع الاجتماعي – تعهدات

1- السياق العام

يعد قطاع السياحة والصناعات التقليدية من بين القطاعات الأكثر ديناميكية ومساهمة في الناتج المحلي الخام، كما يعتبر قطاعا حيويا في توفير فرص الشغل والحد من البطالة.

حيث يساهم النشاط السياحي بحوالي 9% من الناتج المحلي الإجمالي، كما يوفر حوالي 400 ألف موطن شغل مباشر وغير مباشر (ما يقارب 12% من القوى العاملة بالبلاد)، هذا ويوفر القطاع مداخيل هامة بالعملة الأجنبية تجاوزت 6943,5 مليون دينار.

ويساهم نشاط الصناعات التقليدية بحوالي 4% من الناتج الداخلي الخام ويمكن من التصدير المباشر بما قيمته 151 م د (نسبة 2% من جملة الصادرات). ويشغل القطاع أكثر من 300 ألف حرفي موزعين على 76 نشاط.

وتعد النساء وفقا للبيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية جزءا لا يتجزأ من هذا القطاع من حيث نسبة القوى العاملة فيه حيث يمثلن ما بين 60% و70% من القوة العاملة في مجال الفنادق (مع وجود إختلافات إقليمية حادة). كما تظهر البيانات الوطنية أن النساء يمثلن نسبة 83% من القوى العاملة في مجال الصناعات التقليدية،

وفي مقارنة ببقية القطاعات الاقتصادية أكدت منظمة العمل الدولية أن القطاع يتيح فرص أكبر للنساء لتولي مناصب قيادية وإدارية في قطاع السياحة

حيث تشير معطيات منظمة السياحة العالمية، أن عدد النساء صاحبات المشاريع اللاتي يشغلن مناصب قيادية في المجال السياحي على الصعيد العالمي يساوي الضعف مقارنة بالقطاعات الأخرى.

إلا أنه على الرغم مما يوفره من فرص لفائدة المرأة من حيث الإدماج في سوق الشغل، وبعث المؤسسات وشغل مناصب قيادية فإن القطاع مازال يسجل العديد من الفوارق بين الجنسين فيما يتعلق خاصة بالوصول إلى مواقع القرار والتمكين الاقتصادي للمرأة.

حيث تؤكد الإحصائيات الصادرة عن وزارة التكوين المهني والتشغيل سنة 2015 أن 63.5% من أصحاب شهادات التكوين في مجال السياحة هم من الرجال، في حين لا تتجاوز نسبة النساء الـ 35.6%.

كما لا يتناسب تمثيليتهن في المناصب القيادية في المجال السياحي مع إرتفاع نسبتهن في القوى العاملة حيث تشير الاحصائيات أن الرجال أكثر تمثيلية من النساء في المناصب القيادية والادارية ومن الاطارات المتوسطة (9.7% من الرجال مقابل 8.5% من النساء) وفي الفئة المهنية (23% من الرجال مقابل 17.7% نساء). في المقابل، نجد أن النساء هن أكثر تمثيلاً نسبياً في فئة العملة غير المؤهلة (16.4% نساء مقابل 12.7% رجال). كما أنه في الوقت التي تمثل فيه النساء نسبة 83% من القوى العاملة في مجال الصناعات التقليدية فإن نسبة اللواتي يمتلكن مؤسسات لا تتجاوز 35%.

ومن جهة أخرى بينت مخرجات الدراسة التي قامت بها منظمة السياحة العالمية بالتعاون مع البنك الأوروبي للأعمار والتنمية ووزارة السياحة والصناعات التقليدية سنة 2021 أن تحقيق استدامة قطاع السياحة في تونس مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق المساواة بين الجنسين في هذا المجال.

كما أثبتت الدراسات أن التمثيل الكامل للنساء في هذين القطاعي يمكن أن يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين 15% و25%. كما أن عدم استفادة النساء من الفرص الكاملة التي يتيحها هذين القطاعين يمكن أن تتسبب في تأثيرات سلبية ليس على النساء فقط وعلى تمكينهم الاجتماعي والإقتصادي بل تتجاوز ذلك لتصل إلى خسائر اقتصادية أشمل.

ومن هذا المنطلق وبناء على ما تبرزه الدراسات والإحصائيات من أهمية الدور الحيوي للمرأة في القطاع من ناحية وما يوفره لها من فرص من ناحية أخرى، فإنه يتجه النظر الى العمل على تعزيز دورها فيه وعلى دعمها للإستفادة من الفرص المتاحة لها فيه بما يمكن من تعزيز تمكين المرأة والتمتع بحقوقها ودفع التنمية الاجتماعية والاقتصادية الدامجة للقطاع.

وفي هذا الإطار ومن خلال إنخراطها في تفعيل ما ورد بالخطة الوطنية لمأسسة وإدراج النوع الاجتماعي فإن مهمة السياحة تعمل على تعزيز وصول المرأة إلى المناصب القيادية في المهن السياحة وتدعيم تواجد الحرفيات في ريادة الاعمال في قطاع الصناعات التقليدية وذلك من خلال مساهمتها خاصة في تحقيق كل من:

الأثر عدد 2: المتعلق بالرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهيكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي.

الأثر عدد 3: المتعلق بوضع وتنفيذ سياسات تضمن التمكين الإقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل .

2- تنزيل آثار الخطة الوطنية لإدراج ومأسسة النوع الاجتماعي

❖ **الأثر عدد 2:** " الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهيكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي "

1.1 الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي

البرنامج 1 : السياحة والصناعات التقليدية

الهدف الاستراتيجي عدد1: تنوع العرض السياحي وتحسين جودة الخدمات

الأسباب الجذرية	الأسباب الرئيسية	الأسباب المباشرة	الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي
عدم تلائم عروض الشغل مع ظروف المرأة (الخصوصية) مخاطر العنف، صعوبات التنقل، فوارق في الأجور بين المرأة والرجل	عزوف المرأة عن العمل ببعض المهن السياحية (كالفندقة)	ضعف تواجد الإطارات النسائية في المهن السياحية	الهدف العملي 1: تعزيز تواجد المرأة في المناصب القيادية في مهن السياحة

<p>ضعف إلتحاق الإناث بالمدارس السياحية نسبة ضعيفة مقارنة بالذكور (3/1) المسجلين في المهن السياحية و32% من المسجلين في التعليم العالي اختصاص (سياحة)</p>			
<p>عقلية تمييزية لدى أصحاب المؤسسات السياحية في إنتداب الرجال (رخصة سياقة/الحالة المدنية للمرأة/إنجاب الأطفال//) الرجل يمتلك مهارات للتواصل اكثر من (المرأة.....)</p>			
<p>▪ نقص في الإحاطة والتوجيه (نقص في الوصول إلى المعلومة بخصوص</p>	<p>النساء أقل حظوظا من الرجال في الترقية والوصول للمناصب الإدارية العليا في مهن السياحة</p>		

<p>الترقيات</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ عقلية تمييزية لدى أصحاب المؤسسات السياحية تفضل ترقية الرجال (رخصة سياقة/الحالة المدنية للمرأة/إنجاب الأطفال/) الرجل يمتلك مهارات للتواصل اكثر من المرأة.....) ▪ نقص في تكوين النساء مقارنة بالرجال في بعض المهارات كاللغات الأجنبية و مهارات القيادة والتواصل 			
--	--	--	--

--	--	--	--

❖ **2.1 خطة عمل الاثر عدد 2** "الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي"

1-2.1 الأهداف والمؤشرات العملية المراعية للنوع الاجتماعي

البرنامج 1: السياحة والصناعات التقليدية						
المؤشرات العملية						
تقديرات ن+3	تقديرات ن+2	تقديرات ن+21	تقديرات ن	إنجازات ن-1	اسم المؤشر	الهدف العملي المراعي للنوع الاجتماعي
الهدف الاستراتيجي 1: تنوع العرض السياحي وتحسين جودة الخدمات						
					نسبة النساء في مواقع القيادة والإدارة	تعزير تواجد المرأة في المناصب القيادية في مهن السياحة

والإطارات
الوسطى

2.2.1 الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي ومؤشرات متابعة الأنشطة الخاصة بالأثر 2

البرنامج عدد 1 السياحة والصناعات التقليدية

مصادر أخرى للتمويل	الميزانية حسب الروزنامة				مؤشرات الأنشطة				الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي		
	2+ن	1+ن	ن	1-ن	تقديرات 2+ن	تقديرات 1+ن	تقديرات ن	إنجازات 1-ن	اسم المؤشر	ملخص الأنشطة	الصف الفرعي ³

الهدف العمليتي المراعي للنوع الاجتماعي: تعزيز تواجد المرأة في بعض المهن السياحية وفي مستويات عالية من التسلسل الهرمي

التكوين و التحسيس	التكوين	مراعي للنوع الاجتماعي	القطاع الفندقى والتعليم العالى	وضع برنامج تكوين في	عدد برامج التكوين والتعليم	العالي المراعية للنوع الاجتماعي	الإجماعي
----------------------	---------	-----------------------	--------------------------------	---------------------	----------------------------	---------------------------------	----------

									عدد الدورات التدريبية الموجهة للنساء	تنظيم دورات تدريبية لفائدة النساء خاصة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واللغات من أجل زيادة فرصهن في الوصول إلى المناصب القيادية		
									نسبة النساء المستفيدات من الأيام المفتوحة حول التوجيه السياحي	تنظيم أيام مفتوحة في مؤسسات التعليم والتكوين بالتعاون مع المنظمات المهنية من أجل تعزيز اقبال النساء على التوجيه السياحي	التحسيس	
									نسبة النساء المستفيدات من الأيام المفتوحة حول لتعزيز الوعي باحتياجات أصحاب العمل	تنظيم أيام مفتوحة لفائدة النساء خريجات المهن السياحية لتعزيز الوعي باحتياجات أصحاب العمل		
									نسبة النساء المستفيدات من الأيام المفتوحة حول دعم تشغيلية النساء	تنظيم أيام مفتوحة للقاء بين خرجي السياحية والمؤسسات في القطاع لدعم تشغيلية النساء		
									عدد الإمتيازات الضريبية وشبه الضريبية الموجهة لتشجيع أصحاب العمل على توظيف المزيد من النساء في مجال الفندقية	التنسيق مع وزارة المالية لوضع الإمتيازات الضريبية وشبه الضريبية لتشجيع أصحاب العمل على توظيف المزيد من النساء في مجال الفندقية.		
									عدد النساء المنتفعات بمرفق النقل	توفير عوامل الراحة والامن، خاصة للعمل الليلي (النقل والإقامة في المناطق السياحية التي يصعب الوصول إليها بواسطة وسائل النقل العام)		

									تنظيم حملات توعوية لتعزيز صورة عمل المرأة في القطاع أمام المجتمع وتعزيز المبادرة التي يقوم بها ممثلو القطاع في هذا الصدد.	نسبة الحملات التوعوية الموجهة لتعزيز صورة عمل المرأة في القطاع
									التنسيق مع وزارة الشؤون الإجتماعية لتعزيز الرقابة للتقليص من الفوارق في الأجور بين النساء والرجال في القطاع	عدد حملات الرقابة الموجهة للتقليص من الفوارق في الأجور بين النساء والرجال في القطاع
									مجموع ميزانية الهدف العملياتي 1	
									مجموع ميزانية الأهداف العملياتي للبرنامج 1	
									مجموع ميزانية الأهداف العملياتي لبرامج المهمة	

3.1 التحليل المراعي للنوع الاجتماعي للأثر 1

❖ الأثر عدد 3 : "سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل"،

11. الأهداف العملياتي المراعية للنوع الاجتماعي

البرنامج 1 : السياحة والصناعات التقليدية

الهدف الاستراتيجي عدد 1 : تنويع العرض السياحي وتحسين جودة الخدمات

الأسباب الجذرية	الأسباب الضمنية	الأسباب المباشرة	الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي
غياب دورات تحسيسية صلب المؤسسات التكوينية في مهن السياحة	نقص في تثمين بعض المهن في القطاع السياحي التي تأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين	عزوف النساء بالنسبة لبعض المهن السياحية ضعف نفاذ المرأة إل سوق الشغل بمهن السياحة في ظل التغيرات المناخية	الهدف العملياتي 1: تعزيز نفاذ المرأة إلى سوق الشغل في ظل التغيرات المناخية
غياب خطة اتصالية في الغرض			
عدم وجود مرجع مهني محين يأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي والتغيرات المناخية			
عدم التعريف بالتجارب النسائية الناجحة في القطاع السياحي			
غياب دور الإدارة في تقليص الهوة بين جميع الفاعلين	عدم توفر مواطن الشغل في القطاع السياحي للمرأة في بعض الجهات		
عدم وضوح الرؤية لدى الفاعلين العموميين للفجوة الحاصلة بين العرض والطلب في المهن النسائية بين الجهات			
غياب الآليات الكفيلة بإدماج المرأة في المجال السياحي			
غياب الآليات الكفيلة بإدماج المرأة في المجال السياحي			
الإفتقار لبرنامج واضح يعنى بإدماج المرأة و خاصة الريفية في المجال السياحي.			
غياب رؤية واضحة و خطة عمل لكل جهة انطلاقا من خصوصية كل منطقة على حدة			
إعادة توجيه المسار المهني تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الجهوية والنوع الاجتماعي			

غياب دور المجتمع المدني في تطبيق العقلية السلبية الحاصلة في المجتمعات خاصة الريفية منها	عقلية مجتمعية تعيق اقبال المرأة في القطاع السياحي		
غياب عقلية التشجيع و النجاح في أوساط المجتمع البسيط بصفة عامة و خاصة في القطاع السياحي	الخوف من عدم اللاستقرار المهني في القطاع السياحي		
غياب خطة واضحة للإدارة للحد من موسمية القطاع سيما في المناطق الداخلية	اليات الانتداب لاتخاذ بعين الإعتبار النوع الاجتماعي	اليات الانتداب	
قطاع محدود الأفاق و يتسم بالموسمية في أغلبه			
غياب نظرة استشرافية للقطاع			
موسمية القطاع السياحي			
التشكيك في قدرتها على التسيير	عقلية تتمثل في تكريس منطق علوية الاختصاص الذكوري بالقطاع السياحي	محدودية ريادة الأعمال النسائية في القطاع السياحي	الهدف العملياتي 2: تعزيز الريادة النسائية للأعمال في القطاع السياحي
عدم قدرتها على تحمل المسؤولية والأعباء الناتجة عنها			
عدم ثقة المستثمر في التجربة النسائية			
إشكالية في التواصل مع المستثمر أو صاحب المؤسسة			
عدم توفير آليات العمل التي تضمن سيرورة العمل وتخفيف العبء على المسؤول الأول	الخوف من خوض غمار تجربة المسؤولية بالقطاع السياحي		
قطاع لا يعترف بالتوقيت أو الراحة المرتبطة أساسا براحة الحريف قبل كل شيء			
عقلية المجتمع غير قابلة لتقبل إمراة مسيرة لمجتمع ذكوري	فرص التسيير غير متاحة بشكل واضح		

إشكالية في التواصل و صعوبة إسداء الأوامر للجنس الآخر			
--	--	--	--

الهدف الاستراتيجي عدد2 :تحسين القدرة التنافسية لمنتجات الصناعات التقليدية

الأسباب الجذرية	الأسباب الضمنية	الأسباب المباشرة	الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي
نقص التشبيك	عدم الاطلاع على الاليات والامتيازات المتوفرة	ضعف روح المبادرة لدى النساء في القطاع	دفع المبادرة الخاصة النسائية وضمان ديمومة المشاريع في القطاع في ظل التغيرات المناخية
صعوبة الولوج إلى المعلومة خصوصا وان الحرفيات بالمنازل تُعتبرن معزولات عن الحرفيين والحرفيات الأخريات ولديهن وصول محدود إلى المنظمات الجمعياتية أو المهنية وأحيانا الإدارية			
محدودية المستوى التعليمي			
تعدد المتدخلين في القطاع وغياب التشبيك بين هياكل المساندة			

ضعف المعرفة بالقوانين والحقوق والواجبات			
تعقيد الاجراءات الإدارية			
الحاجة لتوفير مورد رزق حيني	عزوف النساء عن بعث المشاريع		
ضعف الدعم الأسري والاجتماعي			
تفضيل الدخل القار			
نقص الوعي بالافاق المتاحة			
مخاوف في علاقة بالمجازفة في بعث مشروع			
محدودية برامج التأهيل وفرص التدريب المهني الريادي المتاح للنساء في الريف والمناطق الداخلية لاسيما في بعض المهن المهدة بالاندثار		ضعف التأطير الفني والمهني	
عدم ملائمة برامج البرامج الحالية لخصوصيات الصناعات التقليدية		نقص في المهارات	
محدودية الميزانية المرصودة للديوان الوطني للصناعات التقليدية والمركز الفني للزربية والحياكة	محدودية الوعي بأهمية الابتكار والانفتاح على التعاون مع المصممين		
تواضع الإمكانيات المادية واللوجيستية والبشرية			
توجه الدولة نحو توحيد الاشراف على منظومة التكوين المهني والتدريب في جميع القطاعات	غياب آلية خاصة بالتكوين والتدريب في مجال الصناعات التقليدية	نقص اليد العاملة المختصة	

إحالة جهاز التكوين والتدريب إلى وزارة التكوين المهني والتشغيل (القانون التوجيهي للتكوين المهني لا يأخذ بعين الاعتبار لخصوصيات القطاع)			
صعوبة التنقل إلى الهياكل المتدخلة الخاصة بالتمويل بالمناطق الداخلية			
محدودية المستوى التعليمي للحرفية			
ضعف التمكن من آليات الاتصال الحديثة			
ضعف البنية التحتية	عدم الدراية الكافية بآليات التمويل المتاحة لبعث مشروع في القطاع	صعوبة النفاذ إلى آليات التمويل على مستوى إحدات المشاريع	
أسباب اجتماعية والانقطاع المبكر عن التعليم			
ضعف الإمكانيات المادية لاقتناء أجهزة اتصال			
شح المواد الأولية المحلية	ندرة المواد الأولية المطابقة لمقاييس الجودة بالأسواق	صعوبة التزود بالمواد الأولية بالجودة المطلوبة	
التغيرات المناخية			
الازمات الاقتصادية والصحية العالمية خصوصا ما بعد الكوفيد	غلاء أسعار المواد الأولية خصوصا المورد منها		
نقص في مستوى العرض			
محدودية الإمكانيات المادية			

البتات موجهة عموماً للقطاع الصناعي	عدم القدرة على المشاركة في البتات العمومية (خشب الزيتون، الحلفاء...)		
ضعف الامكانيات المادية	ضعف القدرة على المشاركة في المعارض الدولية والمحلية	صعوبة النفاذ إلى السوق	
ضعف القدرة الإنتاجية			
عدم مواكبة تقنيات التواصل الحديثة	ضعف الكفاءات التسويقية		
غياب ثقافة تسويق المنتج			
تدني أسعار المنتجات المقلدة مقارنة بالمنتج المحلي	منافسة المنتجات المقلدة والمستوردة للمنتج المحلي		
مواد أولية مستعملة غير طبيعية ومنظومة إنتاج صناعية (كلفة إنتاج متدنية مع الإشارة إلى أن المنتج لا يعتبر تقليدي)			
ضعف مستوى الدخل ...	عزوف الحرفيات عن العمل في القطاع	جاذبية القطاع	تسهيل نفاذ الحرفيات للعمل اللائق بالقطاع
عمل الحرفيات موسمي في بعض الاختصاصات الحرفية وغالباً ما يعتمدن على وسطاء للحصول على عمل، كما أن الحرفيات في المنزل غير محميات من تقلبات السوق، وتميل أوامر العمل كما ذكرنا إلى أن تكون موسمية وغير منتظمة			
غياب منظومة تأجير عادلة بالنسبة للحرفيات العاملات بالقطعة			
إرتباط نشاط المرأة الحرفية بالموسم السياحي			
ضعف الموارد المالية المخصصة للتعريف بالآفاق المتاحة			

محدودية الخطة الاتصالية الموجهة لهذه الفئات	نقص في تثمين حرف الصناعات التقليدية لدى الفئات الشابة	
تكلفة تنظيم اختبار الكفاءة المهنية	عدد هام من النساء ينشطن خارج دائرة القطاع المنظم وغير حاملات لشهادات اثبات الكفاءة المهنية	
تشبث المرأة الحرفية بالعمل في المنزل		
صعوبة التنقل للتزود بالمواد الأولية وتسويق المنتج	صعوبة التزود بالمواد الأولية	
غياب نقاط تزويد قريبة من مكان العمل		
عدم إحترام المواصفات الدنيا المعتمدة في بعض الاختصاصات والفضاءات بورشات العمل	وسائل عمل غير ملائمة	
غياب كراس شروط تحدد ظروف العمل		
آليات عمل شاقة بالنسبة للمرأة الحرفية سيما في بعض الاختصاصات الحرفية الرجالية		
فضاءات عمل غير مهينة		
تجهيزات غير ملائمة		
قلة التجارب المتعلقة بتطوير التجهيزات والتي تعد مكلفة وباهضة الثمن للحرفيات		
عدم قدرة المرأة على المطالبة بالاجر العادل		
تفاوت مستوى التأجير بين المرأة والرجل في بعض الاختصاصات الحرفية ,,وفي الحالات التي يعمل فيها		

الرجال والنساء معا في نشاط ما، كثيرا ما تكون النساء عاملات بدون أجر داخل الأسرة المعيشية.			
غياب إطار تشريعي يضبط العلاقة بين المشغل والحرفية العاملة بالقطعة	نظام تأجير غير عادل		
القانون عدد 32 لسنة 2002 المؤرخ في مارس 2002 لا يشمل جميع اختصاصات الصناعات التقليدية	نظام التغطية الاجتماعية غير محفز في بعض الاختصاصات الحرفية		
تطبيق النظام العام للتغطية الاجتماعية على بعض الاختصاصات الحرفية			
نسبة إنخراط الحرفيات في نظام التغطية الاجتماعية يعد ضعيف			

2.1 خطة عمل الأثر عدد 3 : " سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل"،

1-2.1 الأهداف والمؤشرات العملية المراعية للنوع الاجتماعي

البرنامج 1: السياحة والصناعات التقليدية						
المؤشرات العملية						
تقديرات ن+3	تقديرات ن+2	تقديرات ن+4	تقديرات ن	إنجازات ن-1	اسم المؤشر	الهدف العملي المراعي للنوع الاجتماعي
الهدف الاستراتيجي 1 : تنوع العرض السياحي وتحسين جودة الخدمات						
					نسبة النساء الجدد الاتي نفذنا على سوق الشغل	تعزيز نفاذ المرأة إلى سوق الشغل في ظل التغيرات المناخية
					نسبة النساء في مواقع القيادة والإدارة والإطارات الوسطى	تعزيز تواجد المرأة في بعض المهن السياحية وفي مستويات عالية من التسلسل الهرمي
الهدف الإستراتيجي 2 : تحسين القدرة التنافسية لمنتجات الصناعات التقليدية						

					نسبة النساء باعثات المشاريع في قطاع الصناعات التقليدية	دفع المبادرة الخاصة النسائية وضمان ديمومة المشاريع في القطاع في ظل التغيرات المناخية
					نسبة النساء اللاتي يشتغلن في القطاع المهيكل	تسهيل نفاذ الحرفيات للعمل اللائق بالقطاع

2.2.1 الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي ومؤشرات متابعة الأنشطة الخاصة بالأثر 3

البرنامج عدد 1: السياحة والصناعات التقليدية

مصادر أخرى للتمويل	الميزانية حسب الروزنامة				مؤشرات الأنشطة				الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي		
	ن+2	ن+1	ن	ن-1	تقديرات ن+2	تقديرات ن+1	تقديرات ن	إنجازات ن-1	اسم المؤشر	ملخص الأنشطة	الصف الفرعي 5

الهدف العمليتي المراعي للنوع الاجتماعي 1 : تعزيز نفاذ المرأة إلى سوق الشغل في ظل التغيرات المناخية												
										عدد الدورات	القيام بدورات تحسيسية و تكوينية في جميع المجالات السياحية	
										عدد الومضات	تكثيف جهود التوعية و تدخل	

									التحسيس	التكوين والتحسيس
									التعريفية للقطاع ودور المرأة فيه	مكونات الدولة "بومضات تعريفية" للقطاع السياحي و دور المرأة فيه
									عدد التظاهرات المنظمة	تنظيم تظاهرات للتعريف والإستأناس بالتجارب النسائية الناجحة والرائدة في القطاع السياحي
										وضع وتفعيل خطة اتصالية تأخذ بعين الإعتبار النوع الاجتماعي للتعريف بفرص العمل المتاحة حسب سلسلة القيم الخاصة بالمهن
									عدد الدورات التكوينية التي تم تنظيمها عن بعد	توفير فرص تكوين عن بعد أو التنقل للمناطق الداخلية التي لا تتوفر بها أفاق تشغيل كبيرة في مهن السياحة وذلك قصد تعريف بطبيعة العمل و طرق الإندماج به
									عدد مراجع أنشطة المهنة التي تم اعدادها	اعداد وتحيين مراجع أنشطة مهنية

									وتحيينها		
									التزام الإدارة بشكل عام مع جميع الأطراف المهنية لتعديل الفجوة الحاصلة بين العرض و الطلب في المهن النسائية بجميع الجهات		
									تشخيص الواقع و تحديد أهداف أولية قصد تمكين المرأة من فرص عمل بالمجال السياحي في ظل التغييرات المناخية		
								عدد النساء المنتفعات بالقروض الصغرى	تنويع المنتج السياحي عبر إحداث مواطن شغل صغرى و توفير قروض صغرى لأصحاب المهن الحرّة بالسياحة		
								عدد التراخيص الإدارية المنظمة للقطاع التي تم التخلي عنها	مراجعة المشاريع المنظمة للقطاع وتبسط الإجراءات الإدارية والتراخيص		
										مجموع ميزانية الهدف العملياتي 1	

الهدف العمليتي المراعي للنوع الاجتماعي 2: تعزيز الريادة النسائية للأعمال في القطاع السياحي										
									إعطاء الفرصة للمرأة لإثبات وجودها عبر ادماجهن في القطاع	
									تحميل المسؤولية للمرأة و تقييم نتائج أعمالها	
									وضع خطة اتصالية تبرز دور المرأة في المجتمع و مدى تطور العقل النسائي في التسبير و اقتباس أمثلة على ذلك (طبيبة، سائفة، طائرة، قاضية،...)	
									تعيين مسؤول ثان يهتم بكل ما هو تقني لتمكين المسؤولية بالاهتمام بكل ما هو متعلق بالعلاقات العامة و طرق تسبير المؤسسة	
مجموع ميزانية الهدف العمليتي 2										
الهدف العمليتي المراعي للنوع الاجتماعي 3: دفع المبادرة الخاصة النسائية وضمان ديمومة المشاريع في قطاع الصناعات التقليدية في ظل التغيرات المناخية										
								نسبة الحرفيات المنخرطات في التجمعات الحرفية	التشجيع على الانخراط في التجمعات الحرفية	التكوين و التحسيس

										التحسيس
									عدد الحملات التحسيسية الموجهة للمرأة الحرفية	التكثيف من الحملات التحسيسية وتقريبها من الوسط الحرفي
										مزيد التنسيق مع هيكل المساندة مع تولي الديوان مهمة المخاطب الوحيد للباعثين في القطاع
										مزيد التحسيس بالأفاق المتاحة والتعريف بامتيازات الجبائية والمالية الممنوحة للباعثة التعريف بقصص النجاح... وهنا نثير الانتباه الى ضرورة استخدام ادوات مستجدة في استشراف المستقبل وتسويق نتائج مختلف التدخلات والدراسات للتأثير على المسارات المهنية للمرأة عموما
										التكثيف من حملات المراقبة في اطار الفرق المشتركة مع وزارة التجارة وتنمية الصادرات

										تنظيم حملات تحسيسية لفائدتهن (حلقات تكوينية حول مزايا الاندماج بالقطاع المهيكّل)
										تنظيم حملات تحسيسية لتحفيز المرأة للعمل صلب التجمعات المهنية (تجميع الشراءات، مشاركات جماعية بالمعارض والتظاهرات،...)
										إعداد خطة إتصالية موجهة مع التركيز على التعريف بقصص نجاح في المجال
										تنظيم حملات تحسيسية للتعريف بآليات التمويل المتاحة بمواقع عمل الحرفيات
									عدد النساء المنتفعات ببرنامج التأهيل الحرفي	إقتراح برنامج خاص بالتأهيل الحرفي للمرأة في القطاع
										بعث منظومة

										تكوين وتدريب مهني خاصة بالصناعات التقليدية	التكوين	
										تأطير ومرافقة الحرفيات من حيث التكتل في اطار التجمعات المهنية (GIE، تعاضديات، الشبكات العنقودية، (...)		
									عدد الحرفيات المنتفعات ببرنامج التكوين	تنظيم دورات تكوينية في مجال التسويق		
										إعداد دراسات حول البدائل الممكنة للمواد الأولية المعنية بالشح في الوفرة		
										إقرار حوافز للتشجيع على إحداث ورشات نموذجية		
										إعادة منظومة اختبار اثبات الكفاءة المهنية للديوان الوطني للصناعات التقليدية لتقريبها للمرأة الحرفية (24 مندوبية جهوية)		
										النظر في إمكانية إبرام إتفاقيات تعاون		

										بين المهنة والمعاهد العليا للدراسات التكنولوجية		
										إحداث إطار ترتيبي بين المرأة الحرفية العاملة بالقطعة لتوضيح واجباتها وضمن حقوقها		
										مجموع ميزانية الأهداف العملية للبرنامج 1		
										مجموع ميزانية الأهداف العملية لبرامج المهمة		

3.1 التحليل المراعي للنوع الاجتماعي للأثر3.

❖ الأثر عدد 2: " الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهيكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي"

1.1 الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي

البرنامج 1: القيادة والمساندة

الهدف الاستراتيجي عدد1: ترشيد التصرف في الموارد البشرية

الأسباب الجذرية	الأسباب الرئيسية	الأسباب المباشرة	الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي
التوقيت الإداري لا يأخذ بعين الاعتبار الالتزامات العائلية للمرأة (عدم تفعيل المرونة في التوقيت والعمل عن بعد)	عزوف المرأة عن تولي المناصب العليا	عدم إدراج مقارنة النوع الاجتماعي عند التسميات في الخطط الوظيفية	الهدف العملياتي 1: دعم تمثيلية المرأة في مراكز القرار في القطاع العام
عدم توفير الوسائل الضرورية لتسهيل تولي المرأة لمناصب القرار وتخفيف الغط عليها (محاضن الأطفال / وسائل النقل)			
نقص في التكوين في التنمية البشرية والتكوين المستمر			
خوف المرأة من ظروف العمل الميداني	عدم الإستجابة للشروط		
قلة ثقة المسؤولين في قدرة المرأة على انجاز العمل الميداني			
نقص في تشريك المرأة في التكوين			

المستمر			
نقص في تشريك في قيادة المشاريع، المهمات بالخارج والتظاهرات			
عدم وجود برامج تكوينية وتوعوية خاصة بمقاربة النوع الاجتماعي	التفرقة في التعيينات حسب الجنس		
خوف المرأة من ظروف العمل الميداني			
قلة ثقة المسؤولين في قدرة المرأة على انجاز العمل الميداني			
نقص في تشريك المرأة في التكوين المستمر	عدم الاستجابة للشروط		
نقص في تشريك في قيادة المشاريع، المهمات بالخارج والتظاهرات			
عدم وجود برامج تكوينية وتوعوية خاصة بمقاربة النوع الاجتماعي	التفرقة في التعيينات حسب الجنس		
نقص في تشريك المرأة في التكوين المستمر			
نقص في تشريك في قيادة المشاريع، المهمات بالخارج والتظاهرات	عدم الاستجابة للشروط		
		عدم إدراج مقاربة النوع الاجتماعي عند الانتدابات	
		عدم إدراج مقاربة النوع الاجتماعي عند الانتدابات	

عدم وجود برامج تكوينية وتوعوية خاصة بمقاربة النوع الاجتماعي	عدم إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في لجان الإنتدابات (عدم التناسف / الأسئلة الموجهة)		
	عدم إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في تنظيم المناظرات (المكان والزمان)		
غياب خطة اتصالية للتعريف بالمسار المهني يأخذ بالاعتبار النوع الاجتماعي والتغيرات المناخية	عدم وجود نظام معلوماتي في مدى تواجد المرأة في مواقع القرار في القطاع	عدم إدراج مقاربة النوع الاجتماعي عند الانتدابات	الهدف العمليتي 2: دعم تمثيلية المرأة في مراكز القرار في القطاع الخاص
غياب خطة اتصالية لكسر مع الصورة النمطية للمرأة في القطاع السياحي			
	غياب رؤية واضحة لمسارها المهني		
	الخوف من طبيعة العمل في القطاع السياحي (صورة نمطية) عدم ادراج معايير انتداب النساء		
عدم تثمين نموذج المرأة القيادية	عزوف المرأة عن مناصب القرار من المسؤولية (نقص في التجربة)	عدم ادراج النوع الاجتماعي عند الترقيات	
عدم التنسيق مع الهياكل المهنية لبرمجة دورات تكوينية في			

مجال القيادة النسائية			
عدم وجود شبكة خاصة لدعم النفوذ لمواقع القرار			
عدم ادراج معيار التصنيف او التناصف	تفضيل الجنس الذكوري	عدم ادراج النوع الاجتماعي عند التعيينات	
عدم التعريف والتشجيع على علامة التنوع			

❖ 2.1 خطة عمل الأثر 2: " الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي"

1-2.1 الأهداف والمؤشرات العملية المراعية للنوع الاجتماعي

البرنامج 09: القيادة والمساندة						
المؤشرات العملية						
تقديرات ن+3	تقديرات ن+2	تقديرات ن+6	تقديرات ن	إنجازات ن-1	اسم المؤشر	الهدف العملي المراعي للنوع الاجتماعي
الهدف الاستراتيجي 1 : ترشيد التصرف في الموارد البشرية						
					نسبة تمثيلية المرأة في مراكز القرار في القطاع العام	دعم تمثيلية المرأة في مراكز القرار في القطاع العام
					نسبة تمثيلية المرأة في مراكز القرار في القطاع الخاص	دعم تمثيلية المرأة في مراكز القرار في القطاع الخاص

2.2.1 الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي ومؤشرات متابعة الأنشطة الخاصة بالأثر 2

البرنامج عدد 09: القيادة والمساندة

مصادر أخرى للتمويل	الميزانية حسب الروزنامة				مؤشرات الأنشطة				الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي			
	ن+2	ن+1	ن	ن-1	تقديرات ن+2	تقديرات ن+1	تقديرات ن	إنجازات ن-1	اسم المؤشر	ملخص الأنشطة	الصنف الفرعي	الصنف

الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي 1:دعم تمثيلية المرأة في مراكز القرار في القطاع العام

										التكوين	
									عدد النساء المستفيدات من برامج التموين المستمر	تفعيل مبدأ التنافس في التكوين المستمر واكتساب الخبرات (تحديد نسبة دنيا لتشريك المرأة)	
										إدراج برامج تكوينية وتوعوية خاصة بمقاربة النوع الاجتماعي في مخططات التكوين	
									نسبة برامج التكوين في التنمية البشرية والقيادة النسائية	التنسيق مع مراكز التكوين والمدارس العليا لإدراج التكوين في التنمية البشرية والقيادة النسائية في برامج التكوين	
										تفعيل المرونة في التوقيت الإداري والعمل عن بعد	
										القيام بدراسة كمية وتنوعية لتشخيص العوائق والحلول المناسبة (اعتماد مقاربة تقاطعية)	
										مزيد تشريك المرأة في العمل الميداني	
										مراجعة النصوص	

										القانونية للإنتدابات لأخذ يعين الإعتبار مقاربة النوع الإجتماعي		
											مجموع ميزانية الهدف العملياتي 1	
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي 2:دعم تمثيلية المرأة في مراكز القرار في القطاع الخاص												
										اعداد وتنفيذ خطة اتصالية للتعريف بالمسار المهني يأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي والتغيرات المناخية		الإتصال
										اعداد و تنفيذ خطة اتصالية للكسر مع الصورة النمطية لحاملات الشهادت العليا في القطاع السياحي		
										تدوين سلسلة القيم المهنية مع اخذالاعتبار النوع الاجتماعي والتغيرات المناخية		
										التعريف بالنماذج الناجحة للمرأة القيادية واثمينها في القطاع		
										القيام بالتنسيق مع الهياكل المعنية والجهات المانحة والداعمة لبرمجة		

										دورات تكوينية في القيادة النسائية		
										العمل على خلق شبكة حاضنة		
										دراسة إمكانية ادراج معايير مراعاة النوع الاجتماعي ضمن معايير التصنيف		
										مجموع ميزانية الهدف العملياتي 2		
										مجموع ميزانية الأهداف العملياتي للبرنامج 1		
										مجموع ميزانية الأهداف العملياتي لبرامج المهمة		

3- تلخيص لتعهدات المهمة فيما يتعلق بتحقيق المساواة على أساس النوع الاجتماعي

1- تلخيص للأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي

مؤشرات الأنشطة					إسم المؤشر	الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي	البرامج
تقديرات 3+ن	تقديرات 2+ن	تقديرات 1+ن	تقديرات ن	إنجازات ن-1			

الأثر 2

					نسبة تمثيلية المرأة في مراكز القرار في القطاع العام	دعم تمثيلية المرأة في مراكز القرار في القطاع العام	البرنامج 01
					نسبة تمثيلية المرأة في مراكز القرار في القطاع الخاص	دعم تمثيلية المرأة في مراكز القرار في القطاع الخاص	
							البرنامج 09

الأثر 3

					نسبة النساء الجدد الاتي نفذنا على سوق الشغل	تعزيز نفاذ المرأة إلى سوق الشغل في ظل التغيرات المناخية	البرنامج 1
					نسبة النساء في مواقع القيادة والإدارة والإطارات الوسطى	تعزيز تواجد المرأة في بعض المهن السياحية وفي مستويات عالية من التسلسل الهرمي	

					نسبة النساء باعثات المشاريع في قطاع الصناعات التقليدية	دفع المبادرة الخاصة النسائية وضمان ديمومة المشاريع في القطاع في ظل التغيرات المناخية	البرنامج ن
					نسبة النساء اللاتي يشتغلن في القطاع المهيكَل	تسهيل نفاذ الحرفيات للعمل اللائق بالقطاع	

2- تلخيص للأنشطة المراعية للنوع الإجتماعي

موارد أخرى للتمويل	الميزانية					الأهداف العملية المراعية للنوع الإجتماعي	البرامج	الأثر	الأصناف الفرعية للأنشطة ⁸	أصناف الأنشطة
	3+ن	2+ن	1+ن ⁹	ن	1-ن					

⁸ عمود إختياري

⁹ تقديرات خاصة بالسنة المالية المعنية بمشروع قانون المالية للسنة

مجموع الميزانية للصف ن¹⁰ من الأنشطة

3- التحليل المراعي للنوع الاجتماعي للمهمة

¹⁰ ن هو عدد أصناف الأنشطة



